

Distr.: General
7 August 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر - 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البنادان 2 و9 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من

أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من الاستخدام المفرط للقوة وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين عبر تغيير تحويلي من أجل تحقيق العدالة والمساواة العرقيتين

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان **

موجز

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 21/47، يسلم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الضوء في هذا التقرير على حق السكان المنحدرين من أصل أفريقي في المشاركة في الشؤون العامة، معترفاً بأن إعماله الفعلي أمر أساسي لضمان أن تسترشد عملية صنع القرار بتجاربيهم وخبراتهم الحية، وشرط مسبق للتغيير التحويلي من أجل العدالة والمساواة العرقيتين. وعلاوة على ذلك، يقدم المفوض السامي لمحة عامة عن التطورات والإجراءات الأوسع نطاقاً التي اتخذتها الدول وغيرها منذ تموز/يوليه 2022.

ويشير المفوض السامي إلى التدابير التي اتخذتها بعض السلطات على مختلف المستويات لتعزيز المشاركة في سياق الإجراءات الرامية إلى تعزيز العدالة والمساواة العرقيتين، مع تسليط الضوء في الوقت نفسه على التحديات والحوجز الهائلة التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي فيما يتعلق بالمشاركة الهادفة والشاملة والأمنة.

* أتفق على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن سيطرة الجهة التي قدمتها.

** استُسخ مرفق هذا التقرير كما ورد وباللغة التي قُدم بها فقط.



ويدعو المفوض السامي الدول إلى إبداء إرادة سياسية أقوى، باتخاذ تدابير ملموسة وخاصة لإعمال جميع عناصر حق المنحدرين من أصل أفريقي في المشاركة في الشؤون العامة إعمالاً فعالاً. وعلاوة على ذلك، يحث الدول على استخدام اللحظات التاريخية المقبلة من أجل تسريع وتيرة العمل والكشف عن نهج شاملة متعددة الجوانب قائمة على الأدلة تشمل تدابير قانونية وسياساتية ومؤسسية بعيدة الأثر لتفكيك العنصرية النظامية في جميع مجالات الحياة - نهج يتم تطويرها وتنفيذها ورصدها بمشاركة هادفة للمنحدرين من أصل أفريقي.

وفي مذكرة توجيهية مرفقة بهذا التقرير، وعملاً بالقرار 21/47 الذي يطلب إلى المفوض السامي تقديم الدعم إلى الدول وغيرها من أصحاب المصلحة، ولا سيما المنحدرين من أصل أفريقي ومنظماتهم، وتعزيز المساعدة المقدمة إليهم، يوجه المفوض السامي الأنظار إلى التحديات المحددة التي يواجهها المنحدرين من أصل أفريقي فيما يتعلق بالمشاركة في السياقات غير الانتخابية، ويعطي زخماً لإجراءات الدول الرامية إلى وضع استجابات مصممة خصيصاً لضمان حقهم في المشاركة، ودمج نهج متعدد الجوانب.

أولاً - مقدمة

- 1- يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 21/47. وهو يستند إلى التقارير السابقة للمفوض (ة) السامي(ة)، بما في ذلك خطة لإجراء تغيير تحويلي من أجل العدالة والمساواة العرقيتين⁽¹⁾. ويسلط المفوض السامي الضوء على حق المنحدرين من أصل أفريقي في المشاركة في الشؤون العامة، معترفاً بأن إعماله الفعلي أمر أساسي لضمان أن تسترشد عملية صنع القرار بتجاربيهم وخبراتهم المعيشية، وشرط مسبق نحو تغيير تحويلي. ويبحث المفوض السامي في التقرير التحديات التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي عند ممارسة هذا الحق، والتدابير المتخذة لتعزيز المشاركة فيما يتعلق بالإجراءات الرامية إلى تعزيز العدالة والمساواة العرقيتين. ويمكن الاطلاع في المرفق على مذكرة توجيهية تركز على الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة في السياقات غير الانتخابية. وعلاوة على ذلك، يقدم المفوض السامي لمحة عامة عن التطورات والإجراءات الأوسع نطاقاً التي اتخذتها الدول وغيرها منذ تموز/يوليه 2022.
- 2- ونهل التقرير والمذكرة التوجيهية من 38 مساهمة⁽²⁾ - وردت استجابة لدعوة إلى تقديم وراقات، إلى جانب مشاورات حضورية افتراضية مع أكثر من 110 أفراد، معظمهم منحدرون من أصل أفريقي، في 23 بلداً في مناطق مختلفة. وتعرب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن امتنانها لمن قدموا معلومات وشاركوا في المشاورات لتقاسم تجاربهم وخبراتهم المعيشية.

ثانياً - مشاركة هادفة وشاملة وآمنة للمنحدرين من أصل أفريقي

ألف - المشاركة باعتبارها عامل تمكين للنهوض بحقوق الإنسان والتغيير التحويلي

- 3- تتيح المشاركة الهادفة والشاملة والأمنة النهوض بجميع حقوق الإنسان. وهي أمر أساسي لديمقراطية فعالة، وسيادة القانون، والإدماج الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية والمستدامة، وهي ضرورية لحد من أوجه عدم المساواة والنزاع الاجتماعي. وهي، بوصفها وسيلة لتمكين الأفراد والجماعات وضمان سماع الأصوات المختلفة، عنصر أساسي في النهج القائمة على حقوق الإنسان الرامية إلى القضاء على التمييز والتمييز. وحيثما تحققت مشاركة هادفة وشاملة للجميع، يكون صنع القرار أكثر استتارة واستدامة، وتكون المؤسسات العامة أكثر فعالية وشفافية وخضوعاً للمساءلة وقدرة على خدمة جميع أفراد المجتمعات المحلية من دون تمييز. وهذا يعزز مشروعية قرارات الدول وإسالكها بزماء الأمور في جميع أنحاء المجتمع، وفي نهاية المطاف الثقة بين السلطات العامة والأفراد والجماعات، بمن فيهم المهمشون أو المستهدفون بالتمييز.
- 4- ويكرس القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق في المشاركة في الشؤون العامة، بما في ذلك حق التصويت والترشح في انتخابات دورية حقيقية بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة وبالاقتراع السري؛ والمشاركة في الحكومة وفي إدارة الشؤون العامة، بصورة مباشرة أو من خلال ممثلين يختارون بحرية؛ والمساواة في تقلد الوظائف العامة. وهذه الحقوق مكفولة من دون تمييز، ولا سيما على أساس العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني⁽³⁾.

(1) انظر (ي) A/HRC/47/53 ومرفقها، وورقة غرفة الاجتماعات المرفقة بها المتاحة على الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/documents/reports/ahrc4753-promotion-and-protection-human-rights-and-fundamental-freedoms-africans> و A/HRC/51/53.

(2) انظر (ي) <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/call-inputs-preparation-2023-report-united-nations-high-commissioner-human>.

(3) انظر (ي)، على وجه الخصوص، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 21؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 2 و 25؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25 (1996)؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 5؛ ولجنة القضاء على التمييز العنصري، التوصيتان العامتان رقم 32 (2009) ورقم 34 (2011)؛ وإعلان الحق في التنمية، المادتان 1(1) و 2(3).

5- ويعترف إعلان وبرنامج عمل ديربان بحق المنحدرين من أصل أفريقي في المشاركة بحرية وبشروط متساوية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويدعو الدول إلى ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وفعالة في صنع القرار على جميع المستويات، ولا سيما في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والتدابير التي تؤثر في حياتها⁽⁴⁾. ويكرر العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي تأكيد دعوته الدول إلى اعتماد تدابير لتمكينهم من المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة⁽⁵⁾.

6- وتدعو خطة المفوض السامي لإجراء تغيير تحويلي من أجل العدالة والمساواة العرقيتين الدول إلى ضمان حماية المنحدرين من أصل أفريقي ومن يقفون ضد العنصرية والإنصاف إليهم، واتخاذ إجراءات بشأن شواغلهم. ويشمل ذلك ضمان مشاركة وتمثيل المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما النساء والشباب، على جميع المستويات في مؤسسات الدولة وعمليات صنع السياسات. وتقدم المبادئ التوجيهية للدول بشأن الأعمال الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة توجيهات للدول بشأن ضمان المشاركة، بما في ذلك ما يتعلق بالاعتراف بالحق في المساواة وعدم التمييز وحمايته وإعماله وضمان شموله للجميع، بما في ذلك الأفراد والجماعات المهمشين أو المستهدفين بالتمييز⁽⁶⁾.

باء - التحديات التي تواجه ضمان المشاركة الهادفة والشاملة والأمنة

7- ما فتئ المنحدرين من أصل أفريقي يعملون على التأثير في عملية صنع القرار من خلال الانتخابات والعمل في المناصب المنتخبة أو الحكومية، وعن طريق المشاركة في النقاش العام والحوار مع الممثلين المنتخبين، ومن خلال التجمعات السلمية. فما فتئوا يشاركون من خلال المشاورات عبر الإنترنت أو حضورياً، وفي الدراسات الاستقصائية، وجلسات الاستماع العامة، ومجموعات العمل، ولجان أصحاب المصلحة المتعددين وغيرها من المنتديات، إلى جانب المجتمع المدني الأوسع والعمل المجتمعي. وما فتئت قيادتهم ودعوتهم المستمرة ومشاركتهم تحفز النقاشات العالمية حول العدالة وحقوق الإنسان وأسفرت عن وضع مطالبهم على جداول الأعمال الوطنية والإقليمية والدولية. وأدت أعمالهم إلى تغييرات تشريعية وسياساتية، واعتماد خطط عمل وطنية لمكافحة العنصرية وتدابير لمعالجة تركبات الاسترقاق والاستعمار، وتنقيح المناهج الدراسية، والكثير غيرها.

8- بيد أن هذه المكاسب تحققت في مواجهة تحديات كبيرة. وقد شددت المشاورات التي عقدتها المفوضية السامية على أن المشاركة الفعالة للمنحدرين من أصل أفريقي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتجارب العنصرية النظامية في جميع مجالات الحياة وتوقعها هذه التجارب، التي كثيراً ما تتجلى في القوالب النمطية العنصرية والتحامل والتحيز المتفشية والضارة والمهينة. وفي العديد من البلدان، يؤدي الحرمان من وثائق الهوية ووضع الأقليات، و/أو عدم وجود بيانات، مصنفة حسب العرق أو الأصل الإثني، إلى تعزيز احتجابها التاريخي والاجتماعي والهيكلية. كما أعرب خبراء الأمم المتحدة عن قلقهم إزاء نقص البيانات المتعلقة بالمشاركة⁽⁷⁾.

(4) انظر (ي) https://www.un.org/en/durbanreview2009/pdf/DDPA_full_text.pdf.

(5) قرار الجمعية العامة 16/69.

(6) انظر (ي) https://www.ohchr.org/sites/default/files/2021-12/GuidelinesRightParticipatePublicAffairs_.web.pdf.

(7) انظر (ي) CERD/C/NIC/CO/15-21، و CCPR/C/GTM/CO/4.

9- وسلط خبراء الأمم المتحدة والخبراء الإقليميون الضوء على عدم كفاية مشاركة المنحدرين من أصل أفريقي، بمن فيهم النساء، في الحياة السياسية والعامية⁽⁸⁾. وتكمن إحدى العقبات الرئيسية أمام المشاركة الفعالة في تهميش المنحدرين من أصل أفريقي واستبعادهم منذ أمد بعيد، وعدم تمتعهم بالمساواة في الوصول إلى الفرص والموارد والسلطة، وهي عقبات متجذرة في موروثات الاسترقاق والاتجار بالأفارقة المسترقين والاستعمار، وقد عزز بعضها بعضاً من خلال دورات من التمييز وعدم المساواة الهيكلية التي استمرت لأجيال⁽⁹⁾. وتشير المعلومات المتاحة إلى انخفاض مستويات تمثيل المنحدرين من أصل أفريقي في الحياة السياسية والعامية، بما في ذلك في الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، واليونان⁽¹⁰⁾؛ مع تضرر النساء بشكل خاص⁽¹¹⁾، في بلدان منها أوروغواي، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، والعراق، وهندوراس، وفي موريتانيا فيما يتعلق بالحراطين والنساء الأفريقيات السود⁽¹²⁾. ودعا خبراء الأمم المتحدة الدول إلى اتخاذ تدابير، بما في ذلك تدابير خاصة، لزيادة التمثيل وضمان المساواة في ممارسة الحق في المشاركة⁽¹³⁾.

10- وسلط الضوء على أثر أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة على المشاركة الفعالة، ولا سيما فيما يتعلق بالمنحدرات من أصل أفريقي⁽¹⁴⁾. وفيما يتعلق بالأمريكتين، لاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن عوامل الخطر المحددة التي تواجهها المنحدرات من أصل أفريقي فيما يتعلق بالمشاركة ترتبط بالعنف الجنساني وأنماط التمييز التاريخية المتجذرة بعمق التي عززت القوالب النمطية النابعة من الاستعمار والاسترقاق⁽¹⁵⁾. وفي إكوادور، أفيد بأن المنحدرين من أصل أفريقي ذوي الإعاقة لا يشاركون بشكل فعال ومستقل في عمليات صنع القرار المتعلقة بجميع المسائل التي تمسهم⁽¹⁶⁾. وعلاوة على ذلك، أشارت المشاورات إلى أن تدني الوضع الاجتماعي الاقتصادي والفقر يمكن أن يعيقا المشاركة، لأن المتضررين ربما كانوا منشغلين بكفاحهم اليومي من أجل البقاء.

- (8) انظر (ي) CCPR/C/MEX/CO/6، و CEDAW/C/BOL/CO/7، و CEDAW/C/HND/CO/9، و https://scm.oas.org/pdfs/2023/CIDH/IA2022_Cap_4A_EN.pdf، و CERD/C/PRT/CO/18-19، و <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/racism/wgeapd/2022-12-20/2022-12-20-EOM-WGEPAD-Australia.pdf>.
- (9) انظر (ي) A/HRC/47/53 ومرفقها، وورقة غرفة الاجتماعات المرفقة بها المتاحة على الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/documents/reports/ahrc4753-promotion-and-protection-human-rights-and-fundamental-freedoms-africans>.
- (10) انظر (ي) CERD/C/BRA/CO/18-20، و <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/racism/wgeapd/2022-12-20/2022-12-20-EOM-WGEPAD-Australia.pdf>، والورقات المقدمة من 'Generation 2.0 for Rights Equality and Diversity'، ومكتب المحامي العام للأمم المتحدة (الأرجنتين).
- (11) انظر (ي) A/77/160.
- (12) انظر (ي) CEDAW/C/BOL/CO/7، و CCPR/C/BOL/CO/4، و CEDAW/C/HND/CO/9، و CCPR/C/PER/CO/6، و CCPR/C/PAN/CO/4، و E/C.12/PAN/CO/3، و CCPR/C/MRT/CO/2، و CCPR/C/URY/CO/6.
- (13) انظر (ي) CCPR/C/IRQ/CO/6، و CEDAW/C/HND/CO/9، و CCPR/C/GTM/CO/4، و CCPR/C/MEX/CO/6، و CERD/C/PRT/CO/18-19.
- (14) انظر (ي) CERD/C/PRT/CO/18-19، و CEDAW/C/VEN/CO/9، و https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-9-2022-0289_EN.pdf.
- (15) انظر (ي) الورقة المقدمة من لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، و https://www.oas.org/en/IACHR/jsForm/?File=/en/iachr/media_center/PReleases/2021/191.asp، و انظر (ي) أيضاً CEDAW/C/COL/CO/9، و CEDAW/C/BOL/CO/7.
- (16) انظر (ي) CRPD/C/EQU/CO/2-3.

جيم - التحديات التي تواجه المشاركة الانتخابية

11- أثرت شواغل بشأن الأثر غير المتناسب للتدابير والممارسات التي تقيد ممارسة حق التصويت على المنحدرين من أصل أفريقي. ففي البرازيل، يعلق حق التصويت في حالة صدور حكم جنائي نهائي وغير قابل للاستئناف، ما دامت آثاره مستمرة، وتفيد التقارير بأن ذلك يؤثر بشكل خاص على المنحدرين من أصل أفريقي، الممثلين تمثيلاً زائداً في نظام السجون⁽¹⁷⁾. وفي كولومبيا، خلال انتخابات عام 2022، لاحظت المفوضية السامية لحقوق الإنسان اعتداءات عنصرية شديدة، بما في ذلك على يد موظفين عموميين، على الناخبين⁽¹⁸⁾. وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أثرت شواغل بشأن انخفاض متوسط معدلات تسجيل الناخبين في صفوف المنحدرين من أصل أفريقي⁽¹⁹⁾، والأثر المحتمل للأخذ ببطاقة الهوية الحاملة للصورة في الانتخابات على مشاركة الناخبين⁽²⁰⁾. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أقر أمر تنفيذي رئاسي لعام 2021 بأن "الناخبين السود... واجهوا سياسات تمييزية وعقوبات أخرى تؤثر بشكل غير متناسب على مجتمعاتهم المحلية"، بما في ذلك ما يتعلق بتسجيل الناخبين وقوانين تحديد الهوية، ونقص المعلومات الانتخابية، والحوافز التي تحول دون الوصول إلى أماكن الاقتراع والطوابير الطويلة فيها، والتلاعب بتقسيم الدوائر الانتخابية، وقوانين حرمان المجرمين من حق التصويت على مستوى الولايات، وضعف الضمانات الإجرائية⁽²¹⁾. ووفقاً لمنظمة غير حكومية، واجه العاملون في مراكز الاقتراع، وكثير منهم من النساء كبيرات السن من أصل أفريقي، إساءات عنصرية ومضايقات وتهديدات عنيفة في أعقاب نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2020⁽²²⁾.

12- وأبرزت المشاورات أيضاً الصعوبات التي يواجهها المنحدرين من أصل أفريقي في دخول الأحزاب السياسية وعدم كفاية الدعم المالي للحملات الانتخابية، مما يعيق فرص انتخابهم. وأفاد سياسيون منحدرين من أصل أفريقي، من بينهم نساء، بأنهم تعرضوا لإساءة وعنصرية، على الإنترنت وخارجه⁽²³⁾. وفي البرازيل، وفيما يتعلق بالتمثيل السياسي، وردت تقارير عن تهديدات وخطاب كراهية، بما في ذلك عبر الإنترنت، ومضايقات وعنفاً ضد المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما من ينظر إليهن على أنهن من المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، ممن يسعين إلى شغل مناصب سياسية أو يشغلونها - وكذلك عن غياب المساواة عن انتهاكات حقوق الإنسان هذه⁽²⁴⁾. ووجدت دراسة أجرتها منظمة غير حكومية في تونس في صفوف التونسيين السود مستويات منخفضة من الوصول إلى المعلومات حول العمليات الانتخابية، وضعفاً في التمثيل، وغياباً في وسائل الإعلام، وتلكؤاً في المشاركة في الحياة المدنية والسياسية والثقافية، وسط تجارب أوسع للتمييز العنصري⁽²⁵⁾.

- (17) انظر (ي) https://www.oas.org/es/sla/ddi/docs/acceso_informacion_base_dc_leyes_pais_b_1_en.pdf، art. 15 (III) و <https://www.conectas.org/wp-content/uploads/2022/04/UPR-Direito-de-voto-docx-1.pdf>.
- (18) انظر (ي) <https://www.ohchr.org/es/documents/country-reports/violencia-territorial-en-colombia> (بالإسبانية).
- (19) انظر (ي) <https://committees.parliament.uk/publications/3376/documents/32359/default/>.
- (20) الورقة المقدمة من المؤتمر الأفريقي العالمي في المملكة المتحدة.
- (21) انظر (ي) <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/presidential-actions/2021/03/07/executive-order-on-promoting-access-to-voting>، و CERD/C/USA/CO/10-12، و A/77/246.
- (22) انظر (ي) <https://www.naacpldf.org/black-poll-workers-protect-democracy/>.
- (23) انظر (ي) ورقة قاعة المؤتمرات المتاحة على الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/documents/reports/ahrc4753-promotion-and-protection-human-rights-and-fundamental-freedoms-africans>.
- (24) انظر (ي) CERD/C/BRA/CO/18-20، و https://www.oas.org/en/iachr/jsForm/?File=/en/iachr/media_center/releases/2022/159.asp.
- (25) الورقة المقدمة من جمعية منامتي (M'nemty).

دال - التحديات المتعلقة بالمشاركة في السياقات غير الانتخابية

13- أشارت المشاورات إلى أن الأماكن والهياكل المتاحة للمنحدرين من أصل أفريقي للحصول على المعلومات، وللمشاركة في التشاور والحوار والشراكة مع منحدرين من أصل أفريقي، والمشاركة في صياغة السياسات، ولا سيما التي تؤثر على حياتهم، لا تزال محدودة. وعلاوة على ذلك، لا تبذل جهود كافية لضمان أن تكون المشاركة شاملة للأفراد المعرضين للتمييز المتعدد الجوانب وللأصوات التي تلخص كامل طيف الهويات والخبرات والآراء.

14- وفتت المشاورات الانتباه إلى عمليات لمرة واحدة أو عابرة لا تسمح بإجراء مشاورات حقيقية وتحد من إمكانيات ممارسة التأثير. وكثيراً ما يتعرض المنحدرون من أصل أفريقي لتشويه آرائهم ومقترحاتهم و/أو رفضها، وعدم إيلاء الاعتبار الكافي لمعارفهم وخبراتهم، بما في ذلك في تصميم وتنفيذ السياسات الرامية إلى القضاء على العنصرية أو التمييز العنصري. ونادراً ما يتلقى المشاركون تعليقات حول كيفية استخدام مدخلاتهم. وأشارت بعض المنظمات التي يقودها منحدرين من أصل أفريقي إلى صعوبات في الوصول إلى صانعي القرارات لعرض النتائج التي تسلط الضوء على تجاربهم المعيشة.

15- ونظرت المشاورات أيضاً في طرائق المشاركة التي تؤثر بانتظام على إمكانية الوصول إلى العمليات التشاركية، ومنها على سبيل المثال عندما لا تتاح مواد ومعلومات عن العمليات وعندما تكون اللغات التي يمكن استخدامها للمساهمة مقيدة. كما يمكن أن تؤدي محدودية إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأماكن الاجتماعات الحضرية إلى إعاقة المشاركة. وعادة، لا يوجد دعم مالي أو أي دعم آخر للمشاركة في العمليات الاستشارية - على سبيل المثال لتغطية تكاليف السفر أو التكاليف الأخرى والإجازة من العمل - ويتم تنظيم العمليات خلال ساعات العمل أو من دون مراعاة رعاية الأطفال. ويؤثر ذلك بصفة خاصة على الأفراد الذين تكون مشاركتهم الطوعية في هذه العمليات أمراً يضاف إلى عملهم أو مسؤولياتهم الأخرى. وعلاوة على ذلك، نادراً ما تكون هناك فرص للناس لتحديد التدابير التي من شأنها تمكينهم مسبقاً - من خلال التعليم وبناء القدرات والتدريب، على سبيل المثال في التعامل مع السلطات. ونادراً ما يكون هناك اعتراف بأن هذه الاحتياجات تختلف بين مختلف المجتمعات المحلية المنحدرة من أصل أفريقي داخل البلدان والمناطق وعبرها، وفيما بين الهويات المتنوعة الموجودة داخلها. وكثيراً ما تكافح المنظمات الأصغر حجماً والمحلية والأقل موارداً من أجل المشاركة في مننديات صنع القرار الوطنية والمتعددة الأطراف.

16- وأهيب بالسلطات الحكومية تعزيز مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار، بما في ذلك ما يتعلق بتغيير المناخ⁽²⁶⁾ والسياسات المتعلقة بالمخدرات⁽²⁷⁾ والأنشطة الثقافية⁽²⁸⁾. وفيما يتعلق بمعالجة تركبات الاسترقاق والاستعمار، أوصى خبراء الأمم المتحدة بأن تتخذ الدول تدابير تنحو في اتجاه التعويض بالتشاور مع المجتمعات المحلية المنحدرة من أصل أفريقي، على سبيل المثال في الأرجنتين والبرتغال والولايات المتحدة⁽²⁹⁾. وفي عام 2023، أثار خبراء الأمم المتحدة مسألة الإخفاق المزعم لألمانيا وناميبيا "في ضمان حق شعبي أوفاهيرو وناما، بما في ذلك النساء،

(26) انظر (ي) A/77/226، وA/HRC/45/44/Add.2، وhttps://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/UNFPA_20Climate%20Change%20Brief.pdf.

(27) الورقة المقدمة من الرابطة الدولية للحد من الأضرار.

(28) انظر (ي) <https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-07/reporta-Informe-Violencia-Territorial-en-Colombia-Recomendaciones-para-el-Nuevo-Gobierno-Oficina-ONU-Derechos-Humanos.pdf> (بالإسبانية)، وCERD/C/JAM/CO/21-24، والورقة المقدمة من مكتب المحامي العام للأمم المتحدة (الأرجنتين).

(29) CERD/C/ARG/CO/24-26، وA/HRC/51/54/Add.2، وCERD/C/USA/CO/10-12.

في المشاركة الهادفة، من خلال ممثلين منتخبين ذاتياً" في المناقشات التي أدت إلى إعلان مشترك عام 2021 بشأن الفترة الاستعمارية الألمانية⁽³⁰⁾. وتم الإعراب عن انتقادات حول توقيت التشاور مع المجتمعات المسترقة سابقاً وما ذكر من عدم كفايته فيما يتعلق بالاعتراف والاعتذار والإعلان عن التمويل التي قدمتها مملكة هولندا في كانون الأول/ديسمبر 2022 فيما يتعلق بصلاتها السابقة بالاسترقاق⁽³¹⁾. وأثار خبراء الأمم المتحدة أيضاً مع موريشيوس والمملكة المتحدة ما يدعى من عدم مشاركة شعب تشاغوس المنفي مشاركة فعالة في صنع القرار المتعلق بوطنه، جزر تشاغوس⁽³²⁾.

17- وأشارت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى أهمية الحق في حرية التجمع السلمي للنهوض بالأفكار وإعادة تأطير الحوار والدفع قداماً بأهداف السياسات التحويلية، وأبلغت عن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان ارتكبتها موظفون مكلفون بإنفاذ القوانين في سياق احتجاجات سلمية مناهضة للعنصرية⁽³³⁾. وعلاوة على ذلك، خاطب خبراء الأمم المتحدة إكوادور وسويسرا والولايات المتحدة وعدة مؤسسات أعمال بشأن زعم إساءة استخدام تلك المؤسسات للنظام القضائي ضد قادة المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان المنحدرين من أصل أفريقي في إكوادور، بسبب احتجاجهم ودفاعهم الجماعي عن الأراضي والبيئة⁽³⁴⁾.

هاء - عدم وجود بيئة آمنة وتمكينية، بما في ذلك حالة المدافعين عن حقوق الإنسان

18- أشارت المشاورات إلى أن العمليات كثيراً ما لا توفر بيئة آمنة وتمكينية تمكن المنحدرين من أصل أفريقي من المشاركة وتبادل تجاربهم وخبراتهم المعيشة للتأثير في عملية صنع القرار. ويواجه المنحدرين من أصل أفريقي أحياناً الإساءة والتمييز العنصريين في الحيزات التشاركية، وانتهاكات الحقوق الأخرى التي تعد شرطاً مسبقاً لممارسة حقهم في المشاركة في الشؤون العامة: ولا سيما انتهاكات الحق في المساواة وعدم التمييز، وفي حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات، وفي التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

19- وشددت المشاورات على تقلص الحيز المدني وعدم الاعتراف بالدور المشروع والحيوي للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما المنحدرين من أصل أفريقي، باعتباره تحدياً رئيسياً. واستمر ورود أنباء عن مقتل مدافعين عن حقوق الإنسان منحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما في الأمريكتين⁽³⁵⁾. وفيما يتعلق ببولومبيا، تلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ادعاءات بمقتل 15 مدافعاً عن حقوق الإنسان منحدرين من أصل أفريقي عام 2022، من بينهم امرأة؛ وأفادت بأن العنف الذي تمارسه الجهات الفاعلة المسلحة أثر بشدة على القيادات المنحدرة من أصل أفريقي والحياة المجتمعية، وعلى القدرة التنظيمية للمجتمعات المحلية ونسيجها الاجتماعي⁽³⁶⁾.

(30) انظر (ي) البلاغين DEU2023/1، و NAM2023/1. جميع البلاغات المشار إليها في هذا التقرير متاحة على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>

(31) انظر (ي) <https://www.hrw.org/news/2022/12/15/dutch-apology-slavery-only-first-step> و <https://www.bbc.com/news/world-europe-63993283>

(32) انظر (ي) البلاغين MUS2023/1 و GBR2023/1

(33) انظر (ي) ورقة غرفة الاجتماعات المتاحة على الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/documents/reports/ahrc4753-promotion-and-protection-human-rights-and-fundamental-freedoms-africans>؛ وانظر (ي) أيضاً CERD/C/BRA/CO/18-20

(34) انظر (ي) <https://spcommreports.ohchr.org/TmSearch/RelCom?code=USA2022/16>

(35) انظر (ي) https://www.oas.org/en/iachr/jsForm/?File=/en/iachr/media_center/preleases/2023/026.asp

(36) انظر (ي) A/HRC/52/25؛ وانظر (ي) أيضاً <https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-07/reporta-Informe-Violencia-Territorial-en-Colombia-Recomendaciones-para-el-Nuevo-Gobierno-Oficina-ONU-Derechos-Humanos.pdf> (بالإسبانية).

وفي هندوراس، وجدت المفوضية السامية أن عدداً كبيراً بشكل غير متناسب من المدافعين عن حقوق الإنسان المنحدرين من أصل أفريقي سقطوا ضحايا لاعتداءات، مقارنة بنسبتهم إلى مجموع السكان⁽³⁷⁾. ومن تموز/يوليه 2022 إلى أيار/مايو 2023، وقع 31 مدافعاً عن حقوق الإنسان منحدرين من أصل أفريقي ضحايا لهجمات، وفقاً لاستنتاجات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

20- وللمراقبة والمضايقة والترهيب والاعتقال والعنف ضد فاعلي المجتمع المدني المنحدرين من أصل أفريقي تأثير مخيف على المشاركة الهادفة والشاملة والأمنة. وُزِع تعرض ناشطين منحدرين من أصل أفريقي يعملون في مجال عنف الشرطة للمراقبة والمضايقة في الولايات المتحدة⁽³⁸⁾. ووردت تقارير عن تهديدات وتخويف وأعمال انتقامية وإساءة استخدام للقانون الجنائي لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان المنحدرين من أصل أفريقي في الأرجنتين وغواتيمالا ونيكاراغوا⁽³⁹⁾، وسلط الضوء على العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان المنحدرات من أصل أفريقي في دولة بوليفيا المتعددة القوميات⁽⁴⁰⁾. وأُعرب عن شواغل مماثلة في البرازيل، إلى جانب تقشي الإفلات من العقاب وعدم وجود تشريعات محددة وبرامج مزودة بما يلزم من موارد لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون تهديدات⁽⁴¹⁾. وفي غيانا، وردت تقارير بعرقلة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعززون حقوق المنحدرين من أصل أفريقي⁽⁴²⁾.

21- ووردت تقارير عن محدودية فرص حصول منظمات المجتمع المدني التي يقودها منحدرين من أصل أفريقي على تمويل مستمر من الحكومات، بما في ذلك في أستراليا والمملكة المتحدة⁽⁴³⁾. وفي البرازيل، أثّرت شواغل بشأن ضيق الحيز المتاح للحوار بين الحكومة والمنحدرين من أصل أفريقي وشعب الكيلومبولولا⁽⁴⁴⁾. وفي إستونيا، سلط الضوء على خطاب الكراهية الجنسي على الإنترنت، ولا سيما ضد النساء اللاتي يعبرن عن مواقف أو يقدمن بحوثاً بشأن القضايا المتعلقة بالعنصرية⁽⁴⁵⁾. وأُعرب عن شواغل مماثلة فيما يتعلق بنيكاراغوا، إلى جانب إغلاق منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن حقوق المنحدرين من أصل أفريقي⁽⁴⁶⁾. وأثّرت مسألة عدم كفاية المشاورات المسبقة، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة الأعمال التجارية واستغلال الموارد الطبيعية ومشاريع التنمية، في جامايكا⁽⁴⁷⁾ وبلدان أخرى في الأمريكتين⁽⁴⁸⁾. وفي بيرو، لوحظ عدم وجود تراخيص لوسائل الإعلام المجتمعية، ولا سيما وسائل الإعلام التي يملكها البيروفيون المنحدرين من أصل أفريقي⁽⁴⁹⁾.

(37) انظر (ي) A/HRC/52/24؛ وانظر (ي) أيضاً https://www.oas.org/fr/CIDH/jsForm/?File=/en/iachr/media_center/PReleases/2023/022.asp

(38) الورقة المقدمة من برنامج حقوق الإنسان بجامعة مينيسوتا.

(39) انظر (ي) CERD/C/ARG/CO/24-26 و E/C.12/GTM/CO/4 و CERD/C/NIC/CO/15-21.

(40) انظر (ي) CEDAW/C/BOL/CO/7.

(41) انظر (ي) CERD/C/BRA/CO/18-20.

(42) انظر (ي) البلاغ GUY2023/1.

(43) انظر (ي) <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/racism/wgeapd/2022-12-20/2022-12-20-EOM-WGEPAD-Australia.pdf>

و- <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/racism/wgeapd/statements/2023-01-27/eom-statement-UK-WGEPAD-2023-01-27.pdf>

(44) انظر (ي) CERD/C/BRA/CO/18-20.

(45) انظر (ي) <https://rm.coe.int/6th-ecri-report-on-estonia/1680a6d5e6>.

(46) انظر (ي) CERD/C/NIC/CO/15-21.

(47) انظر (ي) CERD/C/JAM/CO/21-24.

(48) انظر (ي) A/HRC/52/24، و E/C.12/ECU/CO/4، و CERD/C/BRA/CO/18-20، و CERD/C/BOL/CO/7، والبلاغ USA 3/2023.

(49) انظر (ي) <https://www.oas.org/es/cidh/expresion/showarticle.asp?IID=2&artID=1239> (بالإسبانية).

ثالثاً - التدابير الرامية إلى تيسير مشاركة المنحدرين من أصل أفريقي

22- يقدم هذا القسم أمثلة توضيحية للتدابير الرامية إلى تيسير مشاركة المنحدرين من أصل أفريقي والمضي قدماً في تنفيذ الخطة الرامية إلى إحداث تغيير تحويلي من أجل العدالة والمساواة العرقيتين.

ألف - عكس اتجاه ثقافات الإنكار، وتفكيك العنصرية النظمية، وتسريع وتيرة العمل

23- سلطت الأوراق المقدمة من الدول وغيرها الضوء على التشريعات وغيرها من التدابير المتعلقة بالمشاركة و/أو التمثيل و/أو المساواة في تقلد الوظائف العامة و/أو التشاور⁽⁵⁰⁾. ووصفت شيلي التدابير الرامية إلى وضع إجراءات للتشاور مع المنحدرين من أصل أفريقي، في أعقاب قانون صدر عام 2019 يكرس بشكل خاص الحق في أن يستشاروا بشأن التدابير التشريعية أو الإدارية المعتمدة التي قد تؤثر عليهم تأثيراً مباشراً؛ وكذا بشأن العمليات التشاركية التي ستتهل منها مراجعة تعداد عام 2024 ووضع خطط وطنية لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالمبادرات الموجهة بصورة خاصة إلى المكسيكيين المنحدرين من أصل أفريقي، أشارت المكسيك إلى الإجراءات الإيجابية التي تم إدخالها على العملية الانتخابية الاتحادية للفترة 2020-2021، والخطط الرامية إلى ضمان تطوير الإجراءات من خلال عمليات التخطيط التشاركي وتزويد النساء العاملات في المجال السياسي بما يلزم من أدوات قبل الانتخابات.

24- وفيما يتعلق ببيرو، سعت خطة التنمية الوطنية للبلد فيما يتعلق بالبيروفيين المنحدرين من أصل أفريقي للفترة 2016-2020، على وجه الخصوص، إلى تعزيز المؤسسات العامة وتشجيع المشاركة في هيئات صنع القرار والوصول إليها؛ وذلك على الرغم من الشواغل المعرب عنها بشأن عدم كفاية خطوط الأساس والتنفيذ⁽⁵¹⁾. وفيما يتعلق بالبرتغال، تتضمن الخطة الوطنية لمكافحة العنصرية والتميز للفترة 2021-2025 إجراءات لتعزيز المشاركة والتمثيل، بما في ذلك لفائدة المنحدرين من أصل أفريقي⁽⁵²⁾. وفي الولايات المتحدة، قضت المحكمة العليا مؤخراً بأن خريطة انتخابية في ألاباما تنتهك قانون حقوق التصويت الاتحادي لعام 1965، والذي يحظر فيما يحظر التدابير التي تحرم من حق التصويت بسبب العرق أو اللون أو تقيده⁽⁵³⁾.

25- وقد وضعت بعض السلطات تشريعات وخططاً لمكافحة العنصرية باستخدام عمليات تشاركية. وفي كندا، في عامي 2021 و2022، عقدت حكومة كولومبيا البريطانية جلسات تفاعل حضورية وافتراضية، لا سيما مع المنحدرين من أصل أفريقي، استضافتها منظمات مجتمعية، من أجل جمع المخاوف والاحتياجات والأولويات المتعلقة بجمع البيانات واستخدامها والكشف عنها. ونهلت من الاستنتاجات والدراسة الاستقصائية العامة عملية وضع قانون بيانات مكافحة العنصرية؛ وستكفل لجنة أن ينهل تنفيذه من التجارب والخبرات المعيشة للأشخاص المتضررين ومن التعاون المستمر مع المجتمعات المحلية المتضررة⁽⁵⁴⁾. وفيما يتعلق بأيرلندا، نهلت خطة العمل الوطنية لمكافحة العنصرية للفترة 2023-2027 من وثائق كتابية،

(50) الأوراق المقدمة من إسبانيا، وإكوادور، وبوروندي، وشيلي، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا، واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا.

(51) انظر (ي) A/HRC/45/44/Add.2.

(52) انظر (ي) <https://www.portugal.gov.pt/download-ficheiros/ficheiro.aspx?v=%3d%3dBQAAAB%2bLCAAAAAAABAAzNDI3NgYAMqHeagUAAAA%3d>.

(53) انظر (ي) https://www.supremecourt.gov/opinions/22pdf/21-1086_1co6.pdf.

(54) انظر (ي) <https://antiracism.gov.bc.ca/history/talking-to-communities/> و <https://antiracism.gov.bc.ca/history/what-they-heard-reports/> و <https://antiracism.gov.bc.ca/data-act/anti-racism-data-committee/>.

ودراسة استقصائية عبر الإنترنت، ومشاورات، بما في ذلك مع الأفراد الذين عاشوا تجارب مع العنصرية ومع المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية⁽⁵⁵⁾. وفي سويسرا، نظم كانتون جنيف عام 2020، بمشاركة مدينة جنيف، مشاورات مع المنحدرين من أصل أفريقي، أدت إلى صياغة تدابير لتتهد منها أنشطة مكافحة العنصرية⁽⁵⁶⁾. وفيما يتعلق بالمملكة المتحدة، دعت حكومة ويلز، عند إعداد خطة عمل المساواة العرقية، مجموعات المجتمعات المحلية بوجه خاص إلى التقدم بطلب للحصول على تمويل لأنشطة التفاعل المجتمعي بشأن مشروع الخطة، وفي آب/أغسطس 2022، نشرت ملخصاً للردود⁽⁵⁷⁾.

26- وقامت منظمات المجتمع المدني بأعمال لتعزيز مشاركة المنحدرين من أصل أفريقي. ففي أيرلندا، أنشأت منظمة أكيدوا (AkiDwa) منصة التحالف المجتمعي ضد العنصرية، حيث يتبادل المتضررون بصورة مباشرة من العنصرية تجاربهم ويوضحون الإجراءات ويقترحون الحلول، يعملهم مع الخبراء وصانعي السياسات والحلفاء في مكافحة العنصرية⁽⁵⁸⁾. وفي الولايات المتحدة، نظم التحالف الوطني المعني بالمشاركة المدنية للسود حملة لزيادة التصويت والمشاركة المدنية في أوساط المنحدرين من أصل أفريقي، بمن فيهم النساء والفتيات، في تعداد عام 2020 والانتخابات الرئاسية، من خلال مناسبات حضورية وعبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وإعلانات الخدمة العامة⁽⁵⁹⁾.

باء - وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها موظفو إنفاذ القوانين، وسد فجوات الثقة في هذا المجال، وتعزيز الرقابة المؤسسية

27- أقامت بعض الدول عمليات تتهد منها الاستجابات في مجالي إنفاذ القانون والعدالة الجنائية مع التركيز على المنحدرين من أصل أفريقي. أشارت المكسيك إلى أن منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن حقوق المنحدرين من أصل أفريقي - يقود العديد منها منحدرين من أصل أفريقي - شاركت في صياغة بروتوكول في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 لفائدة القضاة من أجل إقامة العدل من منظور متعدد الثقافات فيما يتصل بهذه الفئة السكانية.

28- وفي البرازيل، يغطي فريق عامل مشترك بين الوزارات - أنشئ عام 2023 لصياغة سياسة بشأن منع القتل غير القانوني للشباب المنحدرين من أصل أفريقي، والحد من أوجه الضعف الاجتماعي، ومكافحة العنصرية النظامية - تكاليف مشاركة المجتمع المدني، لكن إحدى الورقات أشارت إلى أن هذا لا يسمح بتمثيل دائم أو بالقدرة على التصويت⁽⁶⁰⁾. وفي المملكة المتحدة، يبلور مشروع خطة عمل الشرطة المتعلقة بالعرق لعام 2022: تحسين أعمال الشرطة لفائدة السود، إجراءات لتحسين إشراك المجتمعات المحلية والعلاقة بين الشرطة والمجتمعات المحلية للسود، ويعالج ميراث الصدمة وانعدام الثقة. ويشمل ذلك العمل مع السود والشركاء الخارجيين لتصميم أساليب الإشراك التي تضمن سماع أصوات السود وقدرتها على التأثير في أعمال الشرطة⁽⁶¹⁾. وأفادت التقارير أن بعض الجهات الفاعلة - بما في ذلك المجلس المستقل للتدقيق والرقابة، الذي أنشئ لتأمين التدقيق الخارجي للخطة - دعت إلى إصلاح هيكل فريق التنفيذ وأشارت إلى مزاعم بأن الخبرات المهنية والمعيشة تُتجاهل في بعض الأحيان⁽⁶²⁾.

(55) انظر (ي) <https://www.gov.ie/en/publication/14d79-national-action-plan-against-racism/>

(56) انظر (ي) [A/HRC/51/54/Add.1](https://www.gov.ie/en/publication/14d79-national-action-plan-against-racism/)

(57) انظر (ي) <https://www.gov.wales/race-equality-action-plan-anti-racist-wales>

(58) انظر (ي) <https://akidwa.ie/dismantling-racism/>

(59) انظر (ي) <https://www.census.gov/library/spotlights/2020/black-civic-participation.html>

(60) الورقة المقدمة من منظمة العفو الدولية.

(61) انظر (ي) <https://assets.college.police.uk/s3fs-public/Police-Race-Action-Plan.pdf>

(62) انظر (ي) <https://www.bbc.com/news/uk-65708552> و <https://www.policeisob.co.uk/in-the-media>

29- وفي كندا، أنشئت مجموعة توجيهية تضم خبراء في نظام العدالة من المجتمعات المحلية للسود عام 2023 من أجل وضع إطار لمشاورات تجريها المنظمات المجتمعية للسود لتتهد منها استراتيجية السود للعدالة في البلد. وسيسعى الفريق التوجيهي إلى ضمان أن تتهد الاستراتيجية من هذه المشاورات وأن تركز على التاريخ والخلفيات والخبرات والحقائق الإقليمية المتنوعة للمجتمعات المحلية للسود، وسيعلن نتائجها⁽⁶³⁾.

30- وفي الولايات المتحدة، سعت إدارة حقوق الإنسان في مينيسوتا، لمدة سنتين تقريباً، إلى وضع الخبرات المجتمعية في صلب تحقيقها في إدارة شرطة مينيابوليس ومدينة مينيابوليس. وأجرت مقابلات مع أفراد المجتمع المحلي، وعقدت جلسات استماع، والتقت بمنظمات مجتمعية. وفي عام 2022، جمع شركاء مجتمعيون مدخلات من خلال جلسات للتفاعل المجتمعي، بما في ذلك مع أفراد متضررين بشكل مباشر، ليُتهد منها في تصميم اتفاق تسوية قابل للإنفاذ القضائي (مرسوم الموافقة) للتصدي للتمييز العنصري في الشرطة. وتُذكر أن أعضاء المجتمع المحلي أعربوا عن رغبتهم في "مزيد من الفهم للعمليات ومزيد من الفرص للتفاعل" من أجل إحداث التغيير⁽⁶⁴⁾.

جيم - ضمان سماع أصوات المنحدرين من أصل أفريقي ومن يقفون ضد العنصرية والعمل بناءً على شواغلهم

31- سلطت إكوادور وإسبانيا في ورقتيهما الضوء على تمثيل المنحدرين من أصل أفريقي، بمن فيهم النساء، في المناصب الحكومية والأدوار القيادية وأدوار صنع السياسات وفي السلطة القضائية، وأبلغت عنه ألمانيا والبرتغال وكولومبيا والولايات المتحدة⁽⁶⁵⁾. وفي البرازيل، نص مرسوم صدر في آذار/مارس 2023 على تخصيص 30 في المائة من المناصب العليا في الإدارة العامة الاتحادية للشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي بحلول عام 2026⁽⁶⁶⁾، بينما كان ينتظر أن ينتهي العمل بقانون بشأن وصول المجموعات العرقية الممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى وظائف القطاع العام سنة 2024⁽⁶⁷⁾. وفي الولايات المتحدة، ينص قانون عام 2022 في ولاية واشنطن على رواتب لأفراد المجتمعات المحلية ذات الدخل المنخفض أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً في مجالس الولاية والمفوضيات والمجالس واللجان والمجموعات المماثلة الأخرى، من أجل تحقيق نتائج سياسية أكثر إنصافاً واستدامة⁽⁶⁸⁾.

(63) انظر (ي) <https://www.canada.ca/en/department-justice/news/2023/02/critical-work-on-the-next-phase-of-canadas-black-justice-strategy-begins.html>

(64) انظر (ي) https://mn.gov/mdhr/assets/Community%20Engagement%20-%20Shaping%20a%20Consent%20Decree%20in%20Mpls%20-%20MNRJC%20-%202023-31-23_tcm1061-571216.pdf

(65) انظر (ي) <https://www.ohchr.org/es/documents/country-reports/violencia-territorial-en-colombia> و <https://www.theguardian.com/world/2022/jul/14/former-refugee-aminata-toure-becomes-germanys-first-black-female-cabinet-minister>، و A/HRC/51/54/Add.2، و <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2023/02/27/fact-sheet-the-biden-%E2%81%A0harris-administration-advances-equity-and-opportunity-for-black-americans-and-communities-across-the-country/>

(66) انظر (ي) <https://agenciabrasil.ebc.com.br/politica/noticia/2023-03/decreto-institui-cotas-raciais-em-30-dos-cargos-de-confianca> (بالبرتغالية).

(67) انظر (ي) https://www.planalto.gov.br/ccivil_03/_ato2011-2014/2014/lei/112990.htm (بالبرتغالية).

(68) انظر (ي) <https://lawfilesexp.leg.wa.gov/biennium/2021-22/Pdf/Bills/Session%20Laws/Senate/5793-S2.SL.pdf#page=1>

32- ودعت منظمات المجتمع المدني التي يقودها منحدرون من أصل أفريقي في بلدان مختلفة إلى مشاركة الأفراد والمجتمعات المتضررة خلال عمليات الإصلاح المحلية والوطنية لضمان إجراء تغييرات نظمية تؤدي إلى نتائج ملموسة⁽⁶⁹⁾. وفي مواجهة الاستبعاد أو عدم كفاية المشاركة في بعض العمليات المتعددة الأطراف، عقدوا أحداثاً موازية زادت من قوة أصوات المنحدرين من أصل أفريقي⁽⁷⁰⁾.

33- وأُتيحت للمنحدرين من أصل أفريقي فرص أكبر في الأمم المتحدة لكشف التحديات واقتراح الحلول. وعقد المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي دوراته الأولى عامي 2022 و2023. وهو آلية استشارية للمنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم، بما في ذلك ما يتعلق بوضع إعلان للأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتهم واحترامهم كاملاً. وتوفر المشاورات الافتراضية والحضورية التي تعدها المفوضية السامية لحقوق الإنسان وخبراء الأمم المتحدة، مثل الآلية الدولية للخبراء المستقلين المعنية بالتهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون وفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، مساحات إضافية.

دال - مجابهة الموروثات، بما في ذلك عن طريق المساءلة وجبر الضرر

34- دُعي سكان أوترخت في مملكة هولندا، في الفترة 2022-2023، إلى تقديم أفكار لسرد روابط المدينة بالاستبعاد، مع توافر التمويل⁽⁷¹⁾. وفي عام 2022، عند اعتذار مصرف De Nederlandsche عن دوره في تجارة الرقيق والإعلان عن تمويل مبادرات شتى، أشار إلى رؤى تمخضت عنها المناقشات مع المنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني، وأحفاد المسترقين⁽⁷²⁾. وفي الولايات المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر 2022، أصدرت اللجنة الاستشارية للتعويضات للأمريكيين من أصل أفريقي في سان فرانسيسكو مشروع خطة تعويضات تبلورت بشكل خاص من خلال اجتماعات عامة افتراضية وحضورية وتفاعلات تواصلية ودراسات استقصائية⁽⁷³⁾. ومتابعة لتقرير عام 2023 حول الروابط التاريخية مع الاسترقاق، أعلن مفوضو الكنيسة في إنكلترا عن إنشاء مجموعة إشراف تضم أعضاء من المجتمعات المتضررة، تعمل معهم لصياغة استجابتها وتنفيذها⁽⁷⁴⁾.

(69) انظر(ي)، على سبيل المثال، <https://blackequityorg.com/our-response-to-the-baroness-casey-review-into-the-met-police/>، و <https://www.ohchr.org/en/statements/2023/01/un-high-commissioner-human-rights-volker-turk-concludes-official-visit-colombia>.

(70) انظر(ي)، على سبيل المثال، <https://www.openglobalrights.org/participation-in-high-level-decision-making-regional-migration/>.

(71) انظر(ي) <https://www.utrecht.nl/zorg-en-onderwijs/discriminatie-en-gelijke-behandeling/slavernijverleden/> (بالهولندية).

(72) انظر(ي) <https://www.dnb.nl/en/general-news/press-release-2022/dnb-apologises-for-its-historical-links-to-slavery/>.

(73) انظر(ي) <https://sf.gov/departments/african-american-reparations-advisory-committee>.

(74) انظر(ي) <https://www.churchofengland.org/media-and-news/press-releases/church-commissioners-publishes-full-report-historic-links>.

رابعاً - التطورات والعمل نحو تغيير تحويلي من أجل تحقيق العدالة والمساواة العرقيتين

35- لا تزال العنصرية النظامية ضد الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي تؤثر على التمتع بحقوق الإنسان في كل جانب من جوانب الحياة. فمنذ تموز/يوليه 2022، ما فتئت التقارير تشير إلى الطابع المعمم لمظاهرها المتعددة والمتقاطعة والمتراصة، على الرغم من نقص البيانات المصنفة حسب العرق أو الأصل الإثني في العديد من البلدان⁽⁷⁵⁾. ووفقاً لدراسة استقصائية أجرتها منظمة غير حكومية في فرنسا، فقد ذكر 91 في المائة من السود أو المنحدرين من أصل أفريقي أنهم تعرضوا للتمييز العنصري⁽⁷⁶⁾. وفي السويد، سلطت دراسة أجريت بتكليف من الحكومة الضوء على "جرائم الكراهية بدافع كراهية الأفارقة"⁽⁷⁷⁾. وأجرت منظمات غير حكومية بحثاً قائماً على الأدلة بشأن تجارب معيشة، بما في ذلك في بلجيكا⁽⁷⁸⁾ وسويسرا⁽⁷⁹⁾. وأثار خبراء الأمم المتحدة مسألة عدم كفاية الاستجابات لخطاب الكراهية، بما في ذلك التحريض على الكراهية والعنصرية، الذي يستهدف المنحدرين من أصل أفريقي على وسائل التواصل الاجتماعي⁽⁸⁰⁾.

36- ساد التمييز المتعدد الجوانب ضد المرأة والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى في العديد من البلدان⁽⁸¹⁾، بما في ذلك ما يتعلق بالفقر المتوارث عبر الأجيال والإقصاء والصحة⁽⁸²⁾ - على سبيل المثال الرعاية الصحية للأمهات، والوفيات النفاسية، وتناقص الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية⁽⁸³⁾؛ والعنف الجنساني⁽⁸⁴⁾؛ والأراضي والموارد والبيئة النظيفة والصحية والمستدامة⁽⁸⁵⁾؛ وزيادة خطر الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي⁽⁸⁶⁾. وأبلغ عن استغلال العمال والتمييز ضدهم على الصعيد العالمي⁽⁸⁷⁾،

(75) انظر(ي) CERD/C/FRA/CO/22-23، و CERD/C/NIC/CO/15-21، و CERD/C/SUR/CO/16-18.

و E/C.12/PRT/CO/5، و https://scm.oas.org/pdfs/2023/CIDH/IA2022_Cap_4A_EN.pdf.

(76) انظر(ي) https://www.lemonde.fr/societe/article/2023/02/15/racisme-91-des-personnes-noires-en-metropole-se-disent-victimes-de-discrimination_6161879_3224.html (بالفرنسية).

(77) انظر(ي) <https://bra.se/bra-in-english/home/publications/archive/publications/2022-11-24-afrophobic-hate-crime.html>.

(78) الورقة مقدمة من منظمة Sankaa.

(79) انظر(ي) <https://africancouncil.ch/wp-content/uploads/2023/04/Rapport-2022.pdf> (بالفرنسية).

(80) انظر(ي) البلاغات OTH 125/2022، و OTH 126/2022، و OTH 127/2022، و OTH 128/2022.

(81) انظر(ي) البلاغ GUY2023/1، و <https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/05/states-must-tackle-racism-and-stigma-against-lgbt-persons>.

(82) انظر(ي) https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-9-2022-0389_EN.html.

(83) انظر(ي) <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/racism/wgeapd/statements/2023-01-eom-statement-UK-WGEPAD-2023-01-27.pdf>، و https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/UNFPA-Factsheet_MaternalHealthWGAD.pdf.

(84) انظر(ي) A/HRC/52/23، و <https://www.amnesty.org/en/documents/amr23/6234/2022/en/>.

(85) انظر(ي) A/HRC/52/33.

(86) انظر(ي) A/77/170، و CAT/C/BRA/CO/2، و CEDAW/C/VEN/CO/9، و CEDAW/C/CRI/CO/8.

(87) انظر(ي) <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/09/un-expert-says-contemporary-forms-slavery-affecting-minority-communities>.

وتحديداً في كوبا⁽⁸⁸⁾ والبلدان الأوروبية⁽⁸⁹⁾، مع تأثر العاملات المنزليات المنحدرات من أصل أفريقي في الأمريكتين⁽⁹⁰⁾. وفي كندا، عُثر على "العنصرية ضد السود والتمييز على أساس الجنس والتمييز النظامي" في اللجنة الكندية لحقوق الإنسان، وأُبلغ عن "الكراهية ضد السود والعنصرية ضد السود والتمييز النظامي الذي يواجهه العمال السود في الوظيفة العمومية الاتحادية"⁽⁹¹⁾. وسلط الضوء على الحواجز التي تحول دون لجوء المنحدرات من أصل أفريقي إلى العدالة، بما في ذلك في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوستاريكا⁽⁹²⁾. ويطالب التمييز العنصري وعدم المساواة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي في جميع مجالات الحياة⁽⁹³⁾.

37- وأثيرت شواغل بشأن المعاملة التمييزية والأثر المتباين لسياسات الهجرة على المهاجرين الأفارقة والمهاجرين المنحدرين من أصل أفريقي وكذلك على اللاجئين وملتمسي اللجوء، ولا سيما في أستراليا، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية⁽⁹⁴⁾. وعلاوة على ذلك، أعرب عن القلق إزاء حالة من يحاولون عبور وسط البحر الأبيض المتوسط⁽⁹⁵⁾؛ وزيادة توجيه الأنظار إلى العنصرية ضد المهاجرين المنحدرين من أصل أفريقي في قبرص⁽⁹⁶⁾؛ والعنف ضد النساء والفتيات المهاجرات، ولا سيما المنحدرات من أصل أفريقي، في بنما⁽⁹⁷⁾.

38- واستمرت الشواغل بشأن التأثير غير المتناسب الذي يطرأ الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي جراء الانتهاكات المتصلة باستخدام الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون القوة، وجراء التمييز العرقي - في بلدان منها الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والبرازيل، والبرتغال، والدانمرك، وفرنسا،

(88) انظر (ي) https://www.oas.org/en/iachr/jsForm/?File=/en/iachr/media_center/preleases/2022/127.asp

(89) انظر (ي) https://www.enar-eu.org/wp-content/uploads/2022_EqualAtWork_RacismLabourMarket.pdf

(90) انظر (ي) https://www.oas.org/en/IACHR/jsForm/?File=/en/iachr/media_center/PReleases/2022/167.asp و CERD/C/BRA/CO/18-20، و CCPR/C/PAN/CO/4.

(91) انظر (ي) <https://www.blackclassaction.ca/post/canadian-human-rights-commission-found-guilty-of-discrimination-against-black-and-racialized-workers> و <https://www.amnesty.ca/human-rights-news/amnesty-international-canada-decries-anti-black-racism-in-federal-public-service-in-letter-to-un-special-rapporteur>

(92) انظر (ي) CEDAW/C/BOL/CO/7، و CEDAW/C/CRI/CO/8، و A/HRC/52/23، و CEDAW/C/VEN/CO/9.

(93) انظر (ي) <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099039105022317731/idu1050118ce18776143e7180aa1797837fbf6ea>

(94) انظر (ي) <https://www.ohchr.org/en/statements/2022/08/un-experts-urge-more-action-ensure-dignity-equity-and-justice-migrants-refugees>، <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/racism/wgeapd/2022-12-20/2022-12-20-EOM-WGEPAD-Australia.pdf>، CMW/C/MAR/CO/2، <https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/5826/2022/en/>،

<https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/03/global-update-high-commissioner-outlines-concerns-over-40-countries>، <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/04/tunisia-must-immediately-stop-hate-speech-and-violence-against-migrants>، CEDAW/C/TUN/CO/7، CAT/C/ARE/CO/1، <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/racism/wgeapd/statements/2023-01-eom-statement-UK-WGEPAD-2023-01-27.pdf>، CERD/C/USA/CO/10-12 أولاً، <https://haitianbridgealliance.org/our-impact-2/>.

(95) انظر (ي) <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/04/turk-sounds-alarm-escalating-migrant-crisis-central-mediterranean>

(96) انظر (ي) <https://rm.coe.int/ecri-6th-report-on-cyprus/1680aa6876>

(97) انظر (ي) https://www.oas.org/en/iachr/jsForm/?File=/en/iachr/media_center/preleases/2022/127.asp

والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة الأمريكية⁽⁹⁸⁾— والتحيز في الخوارزميات القائمة على الذكاء الاصطناعي المستخدمة في أعمال الشرطة التنبؤية⁽⁹⁹⁾. وأُبلغ عن وجود تفاوتات عرقية في نظام العدالة الجنائية⁽¹⁰⁰⁾، وأُعرب عن شواغل فيما يتعلق بتطبيق عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة واليمن⁽¹⁰¹⁾، وبإنفاذ السياسات المتعلقة بالمخدرات⁽¹⁰²⁾. ووردت أنباء عن صعوبات في الوصول إلى العدالة، وإفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، في بلدان منها البرتغال، ونيكاراغوا، وهندوراس⁽¹⁰³⁾. وأثيرت شواغل بشأن الأثر السلبي المحتمل لقوانين مكافحة الإرهاب في فرنسا على المسلمين الأفارقة، ولقانون أمن المواطنين في إسبانيا على المنحدرين من أصل أفريقي⁽¹⁰⁴⁾.

39- واستمر ورود تقارير عن وفاة منحدرين من أصل أفريقي أثناء أو بعد تعاملات مع الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون. ففي البرازيل، بينما انخفض عدد الوفيات في التعاملات مع الشرطة بشكل عام عام 2021 لأول مرة منذ تسع سنوات، فقد ارتفع عدد وفيات المنحدرين من أصل أفريقي⁽¹⁰⁵⁾. وفيما يتعلق بالبرازيل، أثار خبراء الأمم المتحدة القتل المزعوم لصبي من أصل أفريقي يبلغ من العمر 14 عاماً في تشرين الأول/أكتوبر 2022 خلال عملية للشرطة، إلى جانب مزاعم بشأن التلاعب بالأدلة، وعدم إجراء تحقيق فعال في الأدلة الجنائية، وأعمال مضايقة وتهريب للشهود والأشخاص المرتبطين بالضحية⁽¹⁰⁶⁾.

(98) انظر (ي) CERD/C/ARG/CO/24-26، و CERD/C/BRA/CO/18-20، ورسالة المعهد الدائم لبحوث حقوق الإنسان،

<https://rm.coe.int/ecri-sixth-report-on-france-adopted-28-june-2022->، CERD/C/FRA/CO/22-23
<https://rm.coe.int/4th-ecri-report-on->، ورسالة مجلس أوروبا، published-21-septembe/1680a81883%20
monaco/1680a6d5e9، و CERD/C/NIC/CO/15-21، و A/HRC/51/54/Add.2، و CERD/C/PRT/CO/18-

19، و CERD/C/RUS/CO/25-26، و CCPR/C/RUS/CO/8، والورقات المقدمة من المؤتمر الأفريقي العالمي في المملكة المتحدة ولجنة التحقيق الدولية (INQUEST)
[https://www.met.police.uk/SysSiteAssets/media/downloads/met/about-us/baroness-casey-](https://www.met.police.uk/SysSiteAssets/media/downloads/met/about-us/baroness-casey-review/update-march-2023/baroness-casey-review-march-2023a.pdf)

[https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/05/usa-whole-government-leadership-needed-](https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/05/usa-whole-government-leadership-needed-address-legacy-slavery-and-redefine)
address-legacy-slavery-and-redefine، و CERD/C/USA/CO/10-12، والنقير المقدم من منظمة أمهات ضد وحشية الشرطة (Mothers Against Police Brutality).

(99) الورقة المقدمة من وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي.

(100) انظر (ي) A/HRC/51/54/Add.2،

و-[https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/racism/wgeapd/amicus-](https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/racism/wgeapd/amicus-curiae/20221206-WGEPAD-Amicus-Mumia-Abu-Jamal.pdf)
curiae/20221206-WGEPAD-Amicus-Mumia-Abu-Jamal.pdf

[https://www.cps.gov.uk/publication/cps-charging-decisions-examining-demographic-disparities-](https://www.cps.gov.uk/publication/cps-charging-decisions-examining-demographic-disparities-outcomes-our-decision-making)
outcomes-our-decision-making، و <https://documents.manchester.ac.uk/display.aspx?DocID=64125>، و https://scm.oas.org/pdfs/2023/CIDH/IA2022_Cap_4A_EN.pdf

<https://www.law.umich.edu/special/exoneration/Documents/Race%20Report%20Preview.pdf>

(101) انظر (ي) [https://www.ohchr.org/en/press-briefing-notes/2022/11/saudi-arabia-resumption-executions-](https://www.ohchr.org/en/press-briefing-notes/2022/11/saudi-arabia-resumption-executions-drug-related-offences)

و-[https://deathpenaltyinfo.org/facts-and-research/dpic-reports/dpic-special-](https://deathpenaltyinfo.org/facts-and-research/dpic-reports/dpic-special)
drug-related-offences، و reports/deeply-rooted-how-racial-history-informs-oklahomas-death-penalty، والبلاغ OTH2022/9.

(102) انظر (ي) [https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/03/drug-policies-high-commissioner-](https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/03/drug-policies-high-commissioner-calls-transformative-changes)

و-[https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/06/un-experts-call-](https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/06/un-experts-call-end-global-war-drugs)
calls-transformative-changes، و [end-global-war-drugs](https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/06/un-experts-call-end-global-war-drugs)، والورقة المقدمة من الرابطة الدولية للحد من الأضرار.

(103) انظر (ي) A/HRC/52/24، و CAT/C/NIC/CO/2، و CERD/C/PRT/CO/18-19.

(104) انظر (ي) CERD/C/FRA/CO/22-23، والبلاغ ESP 2022/5 (بالإسبانية).

(105) انظر (ي) [https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/03/global-update-high-commissioner-](https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/03/global-update-high-commissioner-outlines-concerns-over-40-countries)

و-[https://forumseguranca.org.br/wp-content/uploads/2022/06/](https://forumseguranca.org.br/wp-content/uploads/2022/06/anuario-2022.pdf?v=15)
outlines-concerns-over-40-countries، و [anuario-2022.pdf?v=15](https://forumseguranca.org.br/wp-content/uploads/2022/06/anuario-2022.pdf?v=15) (بالبرتغالية).

(106) انظر (ي) البلاغ BRA2022/11، والورقة المقدمة من منظمة العفو الدولية بشأن حوادث مزعومة إضافية.

وفي المملكة المتحدة، في آذار/مارس 2023، اختتم المكتب المستقل لسلوك الشرطة تحقيقه في جريمة القتل بإطلاق النار المميت على كريس كابا على يد أحد أفراد الشرطة في أيلول/سبتمبر 2022 وأحال الأدلة إلى دائرة الادعاء الملكية لتحديد ما إذا كان سيتم توجيه اتهامات⁽¹⁰⁷⁾. وفي الولايات المتحدة، وفقاً لبيانات غير حكومية، "مثل السود 26 في المائة ممن لقوا حتفهم على أيدي الشرطة عام 2022 مع أنهم لا يمثلون سوى 13 في المائة من السكان"⁽¹⁰⁸⁾. وأثار خبراء الأمم المتحدة حوادث محددة في الولايات المتحدة، ولا سيما تلك التي أدت إلى وفاة كينان أندرسون وتاير نيكولز في كانون الثاني/يناير 2023⁽¹⁰⁹⁾.

40- وتقدم المفوضة السامية أدناه معلومات محدثة عن سبع حوادث توضيحية لحالات وفيات منحدرين من أصل أفريقي على صلة بالشرطة، سلط الضوء عليها في تقارير سابقة⁽¹¹⁰⁾، وفقاً للمعلومات الواردة وقت وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، وهي تعكس ردود الدول المعنية وتعليقاتها.

41- وفي الولايات المتحدة، ذكرت وزارة العدل الاتحادية في تموز/يوليه 2022، بالإشارة إلى مقتل جورج فلويد عام 2020، أن «جميع أفراد الشرطة الأربعة... أدينوا حالياً أمام محكمة اتحادية، وحكم عليهم بالسجن وحوسبوا على جرائمهم»، لحرمانهم السيد فلويد من حقوقه الدستورية⁽¹¹¹⁾. وعلى مستوى الولايات، أيدت محكمة الاستئناف في مينيسوتا، في نيسان/أبريل 2023، إدانة عنصر الشرطة السابق ديريك شوفين بتهمة متعددة، ولا سيما القتل من الدرجة الثالثة، والقتل الخطأ من الدرجة الثانية، والقتل غير العمد من الدرجة الثانية. وإضافة إلى ذلك، أدين ثلاثة أفراد شرطة سابقين بتهمة أمام محاكم الولايات، منها المساعدة في القتل غير العمد من الدرجة الثانية والتحرير عليه. وقد حكم على اثنين منهم، ومن المقرر الحكم على الثالث في آب/أغسطس 2023. وفي آذار/مارس 2023، قدمت إدارة حقوق الإنسان في مينيسوتا مرسوماً بالموافقة يلزم مدينة مينيابوليس وإدارة شرطة مينيابوليس بإجراء تغييرات تحويلية على ثقافتهما التنظيمية من خلال معالجة أعمال الشرطة القائمة على العرق وتعزيز السلامة العامة. وسيقوم فريق تقييم مستقل بتقديم الدعم ورصد التقدم المحرز وإصدار تقارير عامة منتظمة⁽¹¹²⁾.

42- وفي الولايات المتحدة أيضاً، بالإشارة إلى وفاة بريونا تابلور عام 2020، وجهت وزارة العدل إلى أربعة من عناصر الشرطة الحاليين والسابقين في قسم شرطة لويزفيل الكبرى تهماً بارتكاب جرائم اتحادية، وذلك في آب/أغسطس 2022، اتهم أحد أفراد الشرطة بإطلاق النار من سلاحه المهني على شقة السيدة تابلور من خلال نافذة مغطاة وباب زجاجي مغطى. واتهم اثنان آخران فيما يتصل بدورها في إعداد أمر تقتيش مزيف والموافقة عليه أسفرت عن وفاة السيدة تابلور. وأقر أحد أفراد الشرطة أنه مذنب بتهمة التآمر لتزوير أمر تقتيش منزل السيدة تابلور والتستر على الأفعال بعد ذلك.

(107) انظر (ي) <https://www.policeconduct.gov.uk/news/iopc-makes-referral-cps-over-fatal-shooting-chris-kaba>، والورقة المقدمة من منظمة INQUEST بشأن حوادث إضافية مزعومة.

(108) انظر (ي) <https://mappingpoliceviolence.us/>.

(109) انظر (ي) <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/02/un-experts-call-new-approaches-policing-united-states-following-deaths> و <https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/03/global-update-high-commissioner-outlines-concerns-over-40-countries>.

(110) انظر (ي) A/HRC/47/53؛ ورقة غرفة الاجتماعات المتاحة على الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/documents/reports/ahrc4753-promotion-and-protection-human-rights-and-fundamental-freedoms-africans>؛ و A/HRC/51/53.

(111) انظر (ي) <https://www.justice.gov/opa/pr/former-minneapolis-police-officers-tou-thao-and-j-alexander-kueng-sentenced-prison-depriving>.

(112) انظر (ي) https://mn.gov/mdhr/assets/FINAL%20Two%20Pager_tcm1061-571844.pdf.

43- وفي آذار/مارس وحزيران/يونيه 2023، بعد تحقيقين منفصلين، خلصت وزارة العدل الاتحادية إلى أن حكومة مقاطعة لويزفيل - جيفرسون الكبرى/قسم شرطة لويزفيل الكبرى وإدارة شرطة مينيابوليس/مدينة مينيابوليس انخرطتا في "تمط أو ممارسة سلوكية تنتهك دستور الولايات المتحدة والقانون الاتحادي". وخلصت وزارة العدل إلى أن إدارتي الشرطة كلتيهما استخدمتا القوة المفرطة، بما في ذلك الاستخدام غير المعقول للضلع الكهربائي (تازر)؛ وميزتا بشكل غير قانوني ضد السود في أنشطتهما الإنفاذية؛ وميزتا، إلى جانب حكومات المدن، "ضد الأشخاص ذوي الإعاقات الصحية السلوكية عند الاستجابة لهم وهم في حالة أزمة" أو لنداءات المساعدة. ولاحظت وزارة العدل أيضاً أن أوجه القصور في السياسات والتدريب والإشراف والمساءلة أسهمت في السلوك غير القانوني⁽¹¹³⁾. وفيما يتعلق بلويزفيل، ذكرت وزارة العدل أيضاً أن "الشرطة سعت إلى إصدار أوامر تفتيش من دون مبرر ونفذت أوامر اقتحام من دون إخطار بشكل غير قانوني... عرض مواطنين عاديين للأذى"⁽¹¹⁴⁾. وفي كلتا الحالتين، وافقت المدينة وإدارة الشرطة من حيث المبدأ على حل الاستنتاجات من خلال حكم اتفاقي. والتزمت وزارة العدل بالتماس آراء أفراد المجتمع المحلي حول معالجة الاستنتاجات. وظلت ستة تحقيقات اتحادية أخرى في وكالات إنفاذ القانون مفتوحة⁽¹¹⁵⁾. واستجابت الولايات المتحدة لطلب المفوضية السامية لحقوق الإنسان الحصول على آخر المستجدات.

44- وفي المملكة المتحدة، بالإشارة إلى وفاة كيفن كلارك عام 2018، لم يتم الإبلاغ عن أي تطورات بعد إعلان المكتب المستقل لسلوك الشرطة في آب/أغسطس 2021 أنه سيعيد فتح تحقيقه في ملابسات وفاته. ولم تُوجه إلى أي أحد اتهامات فيما يتصل بوفاة السيد كلارك. واستجابت الولايات المتحدة لطلب للمفوضية السامية الحصول على آخر المستجدات.

45- وفي فرنسا، بالإشارة إلى وفاة أداما تراوري عام 2016، أصدرت المدافعة عن الحقوق استنتاجات في حزيران/يونيه 2023 بشأن مدى ضرورة وتناسب استخدام القوة أثناء العملية. وسلطت الضوء على أوجه القصور المتعلقة بواجب الدرك المتمثل في حماية واحترام الأشخاص المحرومين من حريتهم، والتزامهم بالحفاظ على الحياة والصحة والكرامة، وبالطريقة التي أبلغت بها الأسرة بالوفاة. وأوصت المدافعة، على وجه الخصوص، باتخاذ إجراءات تأديبية ضد أربعة من عناصر الدرك الوطني، ونشر معلومات عن مخاطر وضعية الانبطاح في أوساط الدرك الوطني⁽¹¹⁶⁾. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، دعت لجنة القضاء على التمييز العنصري فرنسا إلى إنهاء التحقيق من أجل تقديم المسؤولين إلى العدالة ومعاقبتهم العقاب المناسب⁽¹¹⁷⁾.

46- وأشارت فرنسا، في ردها على طلب المفوضية السامية الحصول على آخر المستجدات، إلى رسائلها السابقة بشأن هذه القضية⁽¹¹⁸⁾، قائلة إنه تم اتخاذ العديد من الإجراءات، ولا سيما التقارير الطبية، لتحديد ملابسات الوفاة وأسبابها على وجه اليقين وبشكل لا لبس فيه. ولاحظت أنه لم توجه اتهامات إلى أي شخص حتى الآن، وأنه من أجل احترام قرينة البراءة، يجب أن يأخذ التحقيق مجراه.

(113) انظر (ي) <https://www.justice.gov/opa/pr/justice-department-finds-civil-rights-violations-louisville-metro-police-department-and-city>

و <https://www.justice.gov/opa/pr/justice-department-finds-civil-rights-violations-minneapolis-police-department-and-city>

(114) انظر (ي) <https://www.justice.gov/opa/pr/justice-department-finds-civil-rights-violations-louisville-metro-police-department-and-city>

(115) انظر (ي) <https://www.justice.gov/opa/pr/justice-department-finds-civil-rights-violations-louisville-metro-police-department-and-city> و <https://www.justice.gov/opa/pr/justice-department-finds-civil-rights-violations-minneapolis-police-department-and-city>

(116) انظر (ي) https://juridique.defenseurdesdroits.fr/doc_num.php?explnum_id=21693

(117) CERD/C/FRA/CO/22-23، الفقرة 26.

(118) انظر (ي) <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=36822> (بالفرنسية).

47- وفي كولومبيا، تكون الخطوة التالية في الدعوى، بالإشارة إلى وفاة جانر (هانر) غارسيا بالومينو عام 2020، هي جلسة استماع لتوجيه الاتهام إلى عنصر شرطة بعد أن قرر قاضي الاختصاص أن المحاكم العادية - وليس المحكمة الجنائية العسكرية - هي من ينبغي أن توصل إجراءات توجيه الاتهام. وأفيد بأن عنصر الشرطة المعني استمر في الخدمة في قوة للشرطة في مقاطعة كاوكا حيث لقي السيد بالومينو حتفه. واعتباراً من أيار/مايو 2023، ورد أنه تم تكليفه بمهام إدارية. ولم تتوفر معلومات أخرى بشأن الإجراءات التأديبية أو الدعوى المدنية الجارية التي رفعتها الأسرة. وقدمت كولومبيا، في ردها على طلب المفوضية السامية الحصول على آخر المستجدات، معلومات عن القضية.

48- وفي البرازيل، بالإشارة إلى وفاة جواو بيدرو ماتوس بينتو عام 2020، وجهت إلى ثلاثة من أفراد الشرطة المدنية تهم "القتل العمد المزدوج المقترن بظروف مشددة" بسبب الظروف المشددة، والاحتيال الإجرائي فيما يتعلق بالعبث المزعم بمسرح الجريمة. وبدأت المرحلة الأولى من محاكمتهم في أيلول/سبتمبر 2022، مع عقد جلسة استماع أولى في أيار/مايو 2023. وفيما يتعلق بالدعوى المدنية، لا يزال ينتظر صدور قرار بعد أن اعترضت ولاية ريو دي جانيرو على بعض العناصر، ولا سيما الحاجة إلى الاعتذار وإقامة نصب تذكاري، والمبلغ الذي يتعين دفعه كتعويضات معنوية.

49- وفي البرازيل أيضاً، بالإشارة إلى وفاة لوانا باربوسا دوس ريس سانتوس عام 2016، لم يحدد موعد لمحاكمة ثلاثة من أفراد الشرطة العسكرية، في انتظار قرارات بشأن الطعون السابقة للمحاكمة من كلا الطرفين، بما في ذلك ما يتعلق بإعادة الظروف المشددة إلى تهمة القتل العمد. وفيما يتعلق بالدعوى المدنية، أكدت محكمة أعلى في آب/أغسطس 2022 حكماً سابقاً وجد أن ولاية ساو باولو مسؤولة عن الوفاة، وأمرت بتعويض والدتها وابنها. ولم يصدر بعد قرار قضائي بشأن تنفيذ الحكم.

50- وقدمت البرازيل، في ردها على طلب المفوضية السامية الحصول على آخر المستجدات، معلومات عن القضايا. وأشارت البرازيل أيضاً إلى السياسات والأدوات والتدابير الرامية إلى مواجهة العنف ضد الفئات الضعيفة، وتنظيم استخدام القوة والحد من فتك الشرطة، والجهود الجارية لاستعراض وتحديث الأنظمة والمبادئ ذات الصلة.

51- وبصورة أعم، سلط المفوض السامي وخبراء الأمم المتحدة والورقات الواردة الضوء على الأحكام والممارسات القانونية التي أعاققت المساءلة، وواصلت الدعوة إلى إخضاع الجناة للمساءلة بفرض العقوبات المناسبة وقيام قيادة الحكومة بأكملها بمعالجة موروث الاسترقاق وإعادة تعريف أعمال الشرطة⁽¹¹⁹⁾. كما سلط البعض الضوء على عدم النظر في الدور الذي ربما يكون العرق قد لعبه في إجراءات إنفاذ القانون وعمليات المساءلة⁽¹²⁰⁾. وسلط الضوء على الحاجة إلى بيانات - مصنفة حسب العرق أو الأصل الإثني - فيما يتعلق بإنفاذ القانون ونظام العدالة الجنائية⁽¹²¹⁾.

(119) انظر(ي) <https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/03/global-update-high-commissioner-outlines-concerns-over-40-countries>، و CERD/C/BRA/CO/18-20، و CERD/C/USA/CO/10-12، و <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/05/usa-whole-and-government-leadership-needed-address-legacy-slavery-and-redefine>، والبلاغ BRA/2022/7، والورقة المقدمة من أمهات ضد وحشية الشرطة.

(120) انظر(ي) A/HRC/51/54/Add.2، والورقتين المقدمتين من منظمتي Ilex Acción Jurídica و INQUEST.

(121) انظر(ي) A/HRC/51/55، و <https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/ahrc54crp1-international-independent-expert-mechanism-advance-racial>، والورقة المقدمة من Ilex Acción Jurídica.

52- واستمر ورود تقارير عن عدم كفاية الدعم الذي تقدمه الدولة للأسر المحزونة على وفاة أقاربها على أيدي الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين⁽¹²²⁾؛ وعن المضايقات والمراقبة والتهديدات ضد بعض أفراد الأسرة ومحاميهم⁽¹²³⁾. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أثارت لجنة القضاء على التمييز العنصري مع فرنسا مزاعم بشأن رسائل تشويه وتهديدات عبر الإنترنت، بما في ذلك من حسابات تويتر لنقابيتين مهنتين للشرطة، تستهدف آسا تراوري - شقيقة أداما تراوري ومؤسسة منظمة لجنة أداما - بعد تعاونها مع اللجنة⁽¹²⁴⁾. وفي كانون الثاني/يناير 2023، أشارت حكومة فرنسا إلى أنها حريصة على سلامة السيدة تراوري وأسرته، وأن مكتب المدعي العام في باريس فتح تحقيقاً جنائياً في هذه المسألة⁽¹²⁵⁾.

أمثلة توضيحية للإجراءات الرامية إلى النهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين

53- سلطت الأوراق المقدمة من الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الضوء على الأطر التشريعية وغيرها من الأطر والتدابير الرامية إلى التصدي للعنصرية والتمييز العنصري⁽¹²⁶⁾. واتخذت بعض الدول خطوات لوضع برامج وخطط لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، بما في ذلك ضد المنحدرين من أصل أفريقي⁽¹²⁷⁾، ولتعزيز جمع البيانات المصنفة حسب العرق أو الأصل الإثني - مع الإشارة صراحة إلى المنحدرين من أصل أفريقي - في التعدادات⁽¹²⁸⁾. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، اعتمدت المفوضية الأوروبية مقترحات تشريعية تهدف إلى تعزيز هيئات المساواة، ولا سيما استقلالها ومواردها وصلاحياتها⁽¹²⁹⁾.

54- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، كشف رئيس الولايات المتحدة النقيب عن تدابير لمعالجة التفاوتات العرقية في الاعتقالات والمحاكمات والإدانات على استخدام الماريجوانا⁽¹³⁰⁾. وأحيط علماً بتدابير ترمي إلى تعزيز مساءلة الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، مثل الكاميرات المحمولة على الجسم والمراقبة بالفيديو، في البرتغال⁽¹³¹⁾، وساو باولو بالبرازيل⁽¹³²⁾.

(122) الورقة المقدمة من منظمة أمهات ضد وحشية الشرطة.

(123) الورقة المقدمة من منظمة INQUEST وبرنامج حقوق الإنسان بجامعة مينيسوتا.

(124) انظر (ي) CERD/C/FRA/CO/22-23، و https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=INT%2FCERD%2FRLE%2FFRA%2F9685&Lang=en (بالفرنسية)، والورقة المقدمة من منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان/لجنة أداما.

(125) انظر (ي) https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/DownloadDraft.aspx?key=hot5z0drKAT9oxO6h/uLZ6PszUFTdrkZcvTwC0pUaCHLvCo5LipNJdhaUOIW/BBdCS2+x==10Fkuv09cEX4gwctg (بالفرنسية).

(126) الأوراق المقدمة من إسبانيا، وإكوادور، والجمهورية الدومينيكية، وشيلي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في بروندي، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا.

(127) انظر (ي) <https://www.gov.br/mdh/pt-br/assuntos/noticias/2023/marco/presidente-lula-assina-decretos-e-institui-aco-es-nos-20-anos-das-politicas-de-igualdade-racial-no-brasil> (بالبرتغالية)، و <https://np2022.bureaundr.nl/en/summary>.

(128) انظر (ي) CERD/C/ARG/CO/24-26،

و https://scm.oas.org/pdfs/2023/CIDH/IA2022_Cap_4A_EN.pdf.

(129) انظر (ي) https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_22_7507.

(130) انظر (ي) <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/10/06/statement-from-president-biden-on-marijuana-reform>.

(131) انظر (ي) A/HRC/51/54/Add.2.

(132) الورقة المقدمة من منظمة العفو الدولية.

55- ووردت تقارير عن اتخاذ تدابير لتعزيز أشكال التعويضات عن موروثات الماضي، بما في ذلك في الولايات المتحدة، على الرغم من أن مشروع القانون الاتحادي H.R.40 - الذي يسعى إلى إنشاء لجنة لدراسة وصياغة مقترحات التعويض للأفريقيين من أصل أفريقي - لا يسجل أي تقدم⁽¹³³⁾. وشملت المبادرات التي تقودها الدول التزاماً من فرنسا بفتح المحفوظات من الحقبة الاستعمارية في الكاميرون⁽¹³⁴⁾؛ وإنشاء اللجنة الوطنية المشتركة بين القطاعات للتعويض التاريخي في كولومبيا، فيما يتعلق بآثار العنصرية، بما في ذلك العنصرية الهيكلية والتمييز العنصري والاستعمار والاسترقاق⁽¹³⁵⁾؛ واعتراف واعتذار "عن دور هولندا في تاريخ الرق" (انظر الفقرة 16 أعلاه)⁽¹³⁶⁾. وكرت التقارير أن لجنة برلمانية معنية بالماضي الاستعماري بلجيكا أنهت ولايتها في كانون الأول/ديسمبر 2022 من دون التوصل إلى اتفاق، ولا سيما بشأن إصدار اعتذارات رسمية⁽¹³⁷⁾. وأوصت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بإنشاء لجنة للتشاور، والبحث عن الحقيقة، وإقامة قضية للتعويضات، والسعي إلى تحقيق العدالة في جرائم الماضي، والمساهمة في عدم التكرار والمصالحة⁽¹³⁸⁾. وتُذكر أن جهوداً بذلت لمعالجة هذه الموروثات، بما في ذلك في الأماكن العامة، ولا سيما في بلجيكا، وسويسرا، وفرنسا، وناميبيا⁽¹³⁹⁾. واستناداً إلى خطة النقاط العشر للجنة التعويضات التابعة للجامعة الكاريبية، اعترت بعض أحفاد المالكين المشاركين للمزارع في غرينادا علناً عن تورط أسلافهم في الاستعباد وساهموا في صندوق التعليم⁽¹⁴⁰⁾. وسعت بعض الجامعات⁽¹⁴¹⁾ ومؤسسات الأعمال⁽¹⁴²⁾ والجماعات الدينية⁽¹⁴³⁾ والمتاحف⁽¹⁴⁴⁾ إلى معالجة صلاتها بالاسترقاق والاستعمار.

- (133) انظر (ي) <https://www.congress.gov/bill/117th-congress/house-bill/40/all-actions> و <https://www.congress.gov/bill/118th-congress/house-concurrent-resolution/44> و <https://bush.house.gov/media/press-releases/congresswoman-bush-introduces-legislation-urging-federal-reparations>، والورقة المقدمة من المركز الاستشاري الدولي لحقوق الإنسان بجامعة سانتا كلارا، و <https://oag.ca.gov/system/files/media/full-ca-reparations.pdf>، و <https://www.sfrepairs.org>.
- (134) انظر (ي) <https://www.elysee.fr/front/pdf/elysee-module-20057-fr.pdf> (بالفرنسية).
- (135) انظر (ي) <https://www.alcaldiabogota.gov.co/sisjur/normas/Norma1.jsp?i=142919&dt=S> (بالإسبانية).
- (136) انظر (ي) <https://www.government.nl/latest/news/2022/12/19/government-apologises-for-the-netherlands-role-in-the-history-of-slavery>.
- (137) انظر (ي) https://fra.europa.eu/sites/default/files/fra_uploads/fra-2021-protecting-civic-space_en.pdf.
- (138) انظر (ي) <https://achpr.au.int/en/adopted-resolutions/543-resolution-africas-reparations-agenda-and-human-rights-africans>.
- (139) انظر (ي) https://fra.europa.eu/sites/default/files/fra_uploads/fir_2023_belgium_en.pdf، والورقة المقدمة من Kas La Shène، و <https://www.dw.com/en/namibia-statue-of-german-colonial-ruler-removed/a-63863454>، و https://www.neuchatelville.ch/fileadmin/sites/ne_ville/fichiers/presse/communiqués_presse/impو و https://www.rted.ch/2022/Communique_installations_statue_de_Pury_2710.pdf (بالفرنسية).
- (140) انظر (ي) <https://caricomreparations.org/historic-reparative-apology-guided-by-the-owi-and-caricom-reparations-commission>، و <https://www.heirsofslavery.org/>.
- (141) انظر (ي) <https://www.cam.ac.uk/stories/legacies-of-enslavement-inquiry#group-section-Announcement-nGV8OCIFV>، و <https://slavery.virginia.edu/universities-studying-slavery/>.
- (142) انظر (ي) <https://www.theguardian.com/news/series/cotton-capital>.
- (143) انظر (ي) <https://quaker.org.uk/resources/reparations>، و <https://www.churchofengland.org/sites/default/files/2023-01/church-commissioners-for-england-research-into-historic-links-to-transatlantic-chattel-slavery-report.pdf>.
- (144) انظر (ي) <https://www.auswaertiges-amt.de/en/newsroom/news/baerbock-return-of-benin-bronzes-to-nigeria/2570334>، و <https://www.horniman.ac.uk/story/six-objects-to-return-to-nigeria-as-horniman-formally-transfers-ownership-of-benin-bronzes/>.

خامساً - تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 21/47

56- ظل الإصغاء الفاعل والحوار المتبادل مع المنحدرين من أصل أفريقي أمراً محورياً في عمل المفوضية السامية بشأن العدالة والمساواة العرقيتين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022، عقدت المفوضية السامية مشاورات حضورية مع مدافعين عن حقوق الإنسان منحدرين من أصل أفريقي من أمريكا الجنوبية ومع ناشطين وممارسين وأكاديميين منحدرين من أصل أفريقي من أوروبا. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس 2023، عقدت المفوضية السامية مشاورات افتراضية مع نشطاء للمجتمع المدني منحدرين من أصل أفريقي من أوروبا ومن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

57- وقامت المفوضية السامية ببناء القدرات، وزيادة المرئية، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات للنهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين، بما في ذلك من خلال وجودها الميداني⁽¹⁴⁵⁾. ووقت نشر هذا التقرير، كانت المفوضية السامية قد أوفدت مستشارين إقليميين لمكافحة التمييز العنصري وحماية الأقليات، بما يشمل المنحدرين من أصل أفريقي، إلى بانكوك وبيروت وبروكسل وسانتياغو. وفي كولومبيا، ساعدت المفوضية السامية في وضع مقترح بشأن حقوق المجتمعات المحلية للكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والبرازيل والبالينكيرو؛ ونظمت حملات على وسائل التواصل الاجتماعي ضد خطاب الكراهية؛ ودعمت تنفيذ سياسات وبرامج الحكومة المتعلقة بالمساواة ومناهضة العنصرية وحملة مناهضة للعنصرية نظمها فنانون شباب من أصل أفريقي. وفي هندوراس، دعمت المفوضية السامية تفاعل ممثلين مجتمعين منحدرين من أصل أفريقي مع مسؤولي الدولة، وقدمت المساعدة التقنية إلى آلية حكومية أنشئت لتنفيذ الأحكام التي أصدرتها محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عام 2015 فيما يتعلق بحقوق شعب غاريفونا في الأرض والأقاليم. ونظم مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حلقات عمل عام 2022 لفائدة مشاركين يمثلون الأقليات، بما في ذلك العراقيون المنحدرين من أصل أفريقي، وذلك بشأن تعزيز حقوق الأقليات والتعايش السلمي والعودة الآمنة للنازحين داخلياً.

58- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، دعمت المفوضية أول حوار تفاعلي معزز مشترك في مجلس حقوق الإنسان مع الآلية الدولية للخبراء المستقلين المعنية بالنهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون وبمشاركة شخصين متضررين بشكل مباشر من الولايات المتحدة والبرازيل⁽¹⁴⁶⁾. واحتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، سلط المفوض السامي الضوء في آذار/مارس 2023 على العدالة العرقية، داعياً الدول إلى اتخاذ خطوات ملموسة - بمشاركة فعالة من المتضررين ومجتمعاتهم المحلية - للتصدي للأشكال المستمرة والناشئة من التمييز العنصري

(145) انظر(ي) [https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/03/global-update-high-](https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/03/global-update-high-commissioner-outlines-concerns-over-40-countries)

<https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/03/global-update-high-commissioner-outlines-concerns-over-40-countries> و <https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/03/global-update-high-commissioner-outlines-concerns-over-40-countries>

و [https://www.ohchr.org/en/statements/2023/03/assistant-secretary-general-brands-kehris-](https://www.ohchr.org/en/statements/2023/03/assistant-secretary-general-brands-kehris-statement-general-assembly-event)

<https://www.ohchr.org/en/statements/2023/03/assistant-secretary-general-brands-kehris-statement-general-assembly-event> و [https://www.ohchr.org/en/statements/2022/08/international-day-people-african-descent-video-message-michelle-bachelet-united-](https://www.ohchr.org/en/statements/2022/08/international-day-people-african-descent-video-message-michelle-bachelet-united-nations)

[https://www.ohchr.org/en/statements/2022/08/international-day-people-african-descent-video-message-michelle-bachelet-united-](https://www.ohchr.org/en/statements/2022/08/international-day-people-african-descent-video-message-michelle-bachelet-united-nations)

[https://www.ohchr.org/en/statements/2022/08/international-day-people-african-descent-video-message-michelle-bachelet-united-](https://www.ohchr.org/en/statements/2022/08/international-day-people-african-descent-video-message-michelle-bachelet-united-nations)

و https://www.unodc.org/documents/commissions/CCPCJ/CCPCJ_Sessions/CCPCJ_32/Statements

و https://www.unodc.org/documents/commissions/CCPCJ/CCPCJ_Sessions/CCPCJ_32/Statements

و https://www.unodc.org/documents/commissions/CCPCJ/CCPCJ_Sessions/CCPCJ_32/Statements

و https://www.unodc.org/documents/commissions/CCPCJ/CCPCJ_Sessions/CCPCJ_32/Statements

(146) انظر(ي) [https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2022/10/enhanced-id-acting-high-](https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2022/10/enhanced-id-acting-high-commissioner-and-international-independent)

<https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2022/10/enhanced-id-acting-high-commissioner-and-international-independent>

وانتهكات حقوق الإنسان التي طال أمدها، بما فيها تلك المتجذرة في موروثات الاستعباد والاستعمار⁽¹⁴⁷⁾. وفي آذار/مارس 2023، دعمت المفوضية السامية لإطلاق الشبكة الإقليمية للتنمية ومناهضة العنصرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تضم ناشطين منحدرين من أصل أفريقي⁽¹⁴⁸⁾.

سادساً – الاستنتاجات والتوصيات

59- يتطلب تحقيق العدالة والمساواة العرقيتين أن يكون المنحدرون من أصل أفريقي ومجتمعاتهم المحلية ومنظماتهم قادرين على التأثير في القوانين والسياسات والممارسات والعمليات التي تحدد شكل الجهود المبذولة لإعمال حقوقهم واحترامها. وهذا أمر بالغ الأهمية، إلى جانب البيانات المصنفة حسب العرق أو الأصل الإثني، في ضمان أن يضع صنع السياسات والتنفيذ وتقييم التدابير احتياجاتهم وخبراتهم في صميم الحلول التي يحددها.

60- ومع أنه توجد بعض التدابير والعمليات الرامية إلى تيسير مشاركة المنحدرين من أصل أفريقي في الشؤون العامة، لا تزال هناك تحديات وحواجز هائلة. فمشاركتهم الهادفة والشاملة والأمنة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتجارب متعددة ومتقاطعة ومتراصة للعنصرية النظامية كما تعوقها هذه التجارب، إلى جانب التهميش والإقصاء طويلي الأمد، المتجذرين في موروثات الاستعباد والاستعمار. وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى بيئة آمنة وتمكينية له أثر مثبط على تحقيق المشاركة.

61- ويتطلب ضمان المشاركة الفعالة إرادة سياسية والتزاماً طويل الأجل من جانب السلطات العامة، مع التركيز على الفاعلية وتحول في العقلية فيما يتعلق بطريقة القيام بالأشياء. ومن دون ذلك، يفوت صنع السياسات شكل محدد من أشكال الخبرة وقد تعوزه المشروعية. وينبغي للدول أن تعتمد تدابير ملموسة وخاصة لتضمن للمنحدرين من أصل أفريقي جميع عناصر الحق في المشاركة في الشؤون العامة. ويتطلب ذلك اتخاذ تدابير لتهيئة بيئة آمنة وتمكينية، خارج الإنترنت وعبر الإنترنت، لإزالة جميع العقبات التي تعترض المشاركة، وتيسير المشاركة والإعلاء من شأنها في جميع مراحل صنع القرار من المحلية إلى العالمية.

62- والمفوضية السامية لحقوق الإنسان على استعداد لمساعدة الدول على تنفيذ التوصيات العشرين الواردة في الخطة الرامية إلى إجراء تغيير تحويلي من أجل العدالة والمساواة العرقيتين، والمبادئ التوجيهية للدول بشأن الأعمال الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة، وتوصيات خبراء الأمم المتحدة. وتبرز المذكرة التوجيهية الواردة في المرفق للأنتظار التحديات المحددة التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي في السياقات غير الانتخابية، وتعطي زخماً لاتخاذ الدول إجراءات لوضع استجابات مصممة خصيصاً ترمي إلى ضمان مشاركة المنحدرين من أصل أفريقي.

63- ولا تزال العنصرية النظامية تؤثر على تمتع الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي بحقوق الإنسان في كل جانب من جوانب الحياة، بما في ذلك في التفاعلات مع الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. ويشير المفوض السامي إلى أن أفراد الشرطة السابقين المسؤولين عن وفاة جورج فلويد قد حكم عليهم بسلسلة من أحكام السجن وأن بعض تدابير المساءلة الأوسع نطاقاً لضمان عدم التكرار جارية. وعلى نطاق أوسع، لم يلاحظ سوى القليل من التقدم نحو المساءلة والانتصاف، مع انتشار أنماط أوسع من الإفلات من العقاب وللنضالات المطولة للأسر في ظروف مماثلة في بلدان شتى.

(147) انظر(ي) <https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/03/concrete-action-needed-end-racial-discrimination-un-human-rights>

(148) انظر(ي) <https://www.youtube.com/watch?v=pjPX7McLKZY> (بالعربية).

64- ويجب على الدول أن تتخذ إجراءات حازمة وفورية نحو المساءلة والإنصاف في جميع الحالات وضمان عدم التكرار. ويشمل ذلك تعزيز آليات الرقابة المستقلة ودراسة الدور الذي يمكن أن يلعبه التمييز العنصري والقوالب النمطية والتحيزات في عمليات إنفاذ القانون والمساءلة. ويكرر المفوض السامي تأكيد التوصية الداعية إلى إعادة تصور أعمال الشرطة ونظام العدالة الجنائية بمشاركة الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي. لإعادة بناء الثقة في هذه المؤسسات أمر ضروري لضمان حماية وخدمة جميع أفراد المجتمع من دون تمييز.

65- ولقد جاءت ومررت لحظات تاريخية بارزة - مثل الذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان عام 2021 - من دون إحراز تقدم حقيقي في حياة المنحدرين من أصل أفريقي في العديد من البلدان. ويصادف عام 2023 الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو ما يمثل فرصة رمزية لتجديد توافق عالمي في الآراء بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك حظر العنصرية والتمييز العنصري. وفي عام 2024، سيحتفل فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي بمرور 20 عاماً على إنشائه، وسينتهي العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وينبغي للدول استخدام هذه اللحظات التاريخية لتسريع وتيرة العمل والكشف عن نهج شاملة متعددة الجوانب قائمة على الأدلة تشمل تدابير قانونية وسياساتية ومؤسسية بعيدة الأثر لتفكيك العنصرية النظامية في جميع مجالات الحياة - نهج يتم تطويرها وتنفيذها ورصدها بمشاركة هادفة للمنحدرين من أصل أفريقي.

Annex

Guidance Note

How to effectively implement the right to participate in public affairs: A spotlight on people of African descent

For people everywhere, the ability to influence and shape their futures is critical. To this end, international human rights law enshrines the right to participate in public affairs without discrimination. Its effective implementation is key to building and preserving trust, an essential element for societies to be able to inclusively confront challenges and agree on ways forward without leaving people behind.

An urgent need for targeted State action

Despite the leadership and persistent advocacy by people of African descent which has resulted in their demands being placed on national, regional and international agendas, people of African descent continue to be marginalized and excluded from decision-making processes, including those that directly affect them. Barriers to their meaningful participation in public affairs are inextricably linked to daily experiences of systemic racism in every area of life. Systemic racism persists in part due to a failure to fully reckon with the legacies of enslavement, the trade in enslaved Africans and colonialism, and has been mutually reinforced through cycles of structural discrimination and inequalities that have lasted for generations. This historical context is so entrenched that concerted efforts are needed to ensure the effective participation of people of African descent.

Recognizing that the meaningful, inclusive and safe participation of people of African descent is a prerequisite to achieving vibrant democracies and advancing towards transformative change for racial justice and equality, this note aims to:

- Give new impetus to States to fulfil their obligation to facilitate meaningful, inclusive and safe participation of people of African descent, at all stages of decision-making
- Bring visibility to the specific challenges faced by people of African descent regarding effective participation
- Serve as a tool for people of African descent and their organizations within and across countries and regions to make their voices heard and to ensure their concerns are acted upon

It focuses on the right to take part in the conduct of public affairs in non-electoral contexts - a broad concept that covers all aspects of public administration, and the formulation and implementation of policy at all levels, from local to global.

The note, contained in an annex to [A/HRC/54/66](#), is grounded in international human rights norms and standards and draws on consultations convened by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), notably with people of African descent from different regions. It builds on past and ongoing findings of United Nations human rights mechanisms, and should be implemented in conjunction with detailed recommendations elaborated in the [guidelines for States on the effective implementation of the right to participate in public affairs](#).

Why is participation important?

Meaningful, inclusive and safe participation enables the advancement of all human rights. It is key to an effective democracy, the rule of law, social inclusion, and economic and sustainable development, and essential for reducing inequalities and social conflict. As a means for empowering individuals and groups and ensuring that different voices are heard, it is a core element of human rights-based approaches aimed at eliminating marginalization

and discrimination. OHCHR has found that greater transparency, structured listening and real two-way dialogue builds legitimacy, ownership, and trust in State decisions.

When people of African descent are actively engaged in local, national, regional and international initiatives, they bring their lived experiences and expertise to shape decision-making processes, including the design, implementation and evaluation of laws, policies, programmes and processes, notably those that affect them. Policymaking without this active engagement foregoes a specific form of expertise and may lack legitimacy. Their participation – through online or in-person consultations, surveys, public hearings, working groups, multi-stakeholder committees and other forums – allows authorities to deepen understanding of specific issues and helps to identify gaps, such as the disparate impact of legislation, policies and programmes on people of African descent. It also provides legislative, policy and programmatic options that can lead to structural changes to address contemporary forms and manifestations of racism and racial discrimination and related legacies of enslavement and colonialism. This in turn informs decision makers and ensures that all members of society are served without discrimination.

What are the barriers and challenges?

Historically and today, movements for freedom and rights led by people of African descent have catalysed global conversations about justice and human rights that have shaped the international human rights framework that we rely upon today. Specifically, participation by people of African descent, alongside civil society and community action, has been instrumental to developing national action plans against racism, bringing about legislative and policy changes, revising school curricula, undertaking measures to address legacies of enslavement and colonialism and much more. These gains have been achieved, however, in the face of considerable challenges.

As highlighted by people of African descent, in particular during consultations, barriers and challenges to meaningful, inclusive and safe participation take many forms.

A wider context of systemic racism

- Multiple, intersecting and interconnected manifestations of **systemic racism**, often expressed in pervasive, harmful and degrading racial stereotypes, prejudice, bias and violence obstructs the effective enforcement of the right to participate without discrimination for people of African descent. Historically, policy, legislative and legal spaces have enabled racial hierarchy and successive racially discriminatory practices, which persist despite broad-based commitments to reform. As such, individuals are denied their fundamental rights to equality and non-discrimination – basic principles underpinning equal participation.
- **Socioeconomic marginalization** experienced notably in housing, employment, health, education, poverty and access to land, shapes the lives of many people of African descent in different countries. People of African descent also face system-wide, disproportionate and discriminatory impacts in their encounters with **law enforcement and the criminal justice system**.
- In some countries, the **absence of data, disaggregated by race or ethnic origin**, and other issues such as denial of identity documentation and minority status reinforces the historical, social and structural invisibility of people of African descent.
- **Intersectional and inclusive approaches are limited**, with insufficient action to ensure participation is inclusive of individuals who are exposed to multiple and intersecting forms of discrimination and voices that encapsulate the full spectrum of identities, experiences and views – such as those of women, youth, older persons, persons with disabilities, LGBTIQ+ people, religious and linguistic minorities, migrants, people with lower socioeconomic status, people living in rural areas and other groups of African descent.

- **Political and public participation** of people of African descent also affects participation in non-electoral contexts. These other forms of participation are affected by lower-than-average voter registration rates alongside restrictive voting laws and measures that disproportionately affect or effectively target people of African descent in some countries. Some people of African descent report difficulties in penetrating political parties and insufficient financial support for campaigns.
- People of African descent are **underrepresented in elected and other decision-making bodies**, with unequal access to opportunities, resources and power.

Specific barriers and challenges to effective participation of people of African descent

- **LACK OF A SAFE AND ENABLING ENVIRONMENT:** Often, participatory processes do not provide a safe and enabling environment that empowers people of African descent to share their knowledge and expertise. People of African descent sometimes face racial abuse and discrimination in participatory spaces, and, more generally, violations of other rights that are a prerequisite for the exercise of their right to participate in public affairs, notably the right to equality and non-discrimination, freedoms of opinion and expression, including access to information, and of peaceful assembly and association. This occurs in a context in which civil society actors of African descent face surveillance, harassment, intimidation, arrest and violence. In addition, politicians of African descent report being subjected to racial abuse and violence, online and offline, with women politicians of African descent exposed to particularly heinous attacks.
- **CURSORY PROCESSES:** Spaces and structures for people of African descent to access information, to engage in consultation, dialogue, and partnership, and for co-drafting, notably of policies which affect their lives, remain limited. Where in place, processes can be tokenistic, one-off or cursory, not lending themselves to genuine consultation and limiting possibilities for exerting influence. People of African descent often find and experience that their views and proposals are discredited and/or dismissed, and their knowledge and experience insufficiently considered, including in the design and implementation of policies for eliminating racism. Feedback is frequently not given to participants on how their inputs were used.
- **INSUFFICIENT IMPACT:** When the outcomes of participatory processes fail to encompass concrete and robust actions that people of African descent have proposed, it leads to frustration and fatigue, and undermines confidence and trust in structures or processes established to facilitate participation. It further diminishes the likelihood of actions taken following such processes resulting in significant improvements in the lives of people of African descent.
- **INADEQUATE MODALITIES RESTRICTING ACCESSIBILITY:** Participatory processes are frequently not made accessible to people of African descent. In particular, limited modalities of participation can affect their ability to meaningfully participate. This can be due to relevant material and information about processes not being made available and restrictions on which languages can be used to contribute in, for example. Limited access to information and communication technologies (ICT), the location of in-person meetings and associated travel and other costs can also hinder participation.
- **LACK OF RESOURCES AND CAPACITY:** Typically, there is no financial or other support for taking part in consultative processes – for example for travel or other costs and time off from work. This particularly affects people of African descent whose voluntary participation in these processes is additional to their employment or other responsibilities, when processes are organized during working hours or without considering childcare responsibilities. Generally, people of African descent are rarely given the opportunity to identify up front which measures would empower them – through education, capacity-building and training, for example in engaging with authorities. There is seldom recognition that these needs vary among different communities of African descent within and across countries and regions, and among the diverse identities existing within them.

What should States do?

Show greater political will, accelerate the pace of action and eliminate obstacles to effective participation

States should develop tailored responses at the national level to ensure the participation of people of African descent, including by:

- Taking steps to address the specific challenges and lived experiences of people of African descent with regard to the effective exercise of the right to participate in public affairs, taking into account the **adverse impacts of systemic racism** and the need to confront past legacies and deliver reparatory justice through a multi-pronged, comprehensive and intersectional approach, grounded in international human rights law.
- Adopting **special measures and institutional arrangements** to promote and ensure equal representation and participation of people of African descent, adapted to the national context and accompanied by other participatory programmes, with particular attention to **women, youth and other groups of African descent**, who face specific, unique and compounded challenges.
- Developing – with the participation of people of African descent – **specific formal and permanent mechanisms** that enable sustained participation, particularly of women and youth of African descent.
- Providing an **adequate budget and human resources** to ensure meaningful, inclusive and safe participation processes.
- Ensuring **diversity and inclusion** in participatory processes, including as a means to integrate intersectional approaches which reflect the lived experiences of women, youth and other groups of people of African descent when developing laws, policies and programmes.
- Cultivating **long-term and authentic engagement** with people of African descent by ensuring these measures are not cursory approaches that convey the perception of public participation without meaningfully guaranteeing legitimacy or investing in the benefits and opportunities of effective participation.
- Raising **awareness** among people of African descent of the importance of their active participation in public and political life, including developing and implementing targeted **civic education and capacity building programmes** for people of African descent, which take into account specific challenges, including language barriers, in order to empower their active participation in public life.
- Organizing education and **training programmes** to improve the political, policy-making and public administration skills of public officials and political representatives of African descent.
- Systematically collecting and analysing **data** on participation by people of African descent, further disaggregated by factors such as sex, gender and age – with strict safeguards and in accordance with international human rights law – and produce evidence-based research to inform policies and strategies to enhance their effective participation.
- Respecting and guaranteeing the right to **prior consultation** of communities of African descent, where relevant, when adopting or implementing measures that affect their rights.

Create a safe and enabling environment, offline and online

- Where **all human rights**, in particular prerequisite rights such as to equality and non-discrimination, freedoms of opinion and expression, including access to information, and of peaceful assembly and association, are **fully respected**.

- Where people of African descent are **adequately represented in political and public life** in comparison with their respective share of the overall population.
- That **values and takes into account the contributions** of people of African descent – including by promoting greater knowledge and recognition of and respect for the culture, history and heritage of people of African descent through research and education – and ensures that they are empowered and equipped with the knowledge and capacity necessary to claim and exercise their rights.
- That recognizes how **exclusion and injustice** towards people of African descent **harm all members of the community and society more broadly**.
- That tailors **channels for participation and outreach to their needs**.
- That recognizes the **legitimate and vital role of civil society actors** of African descent and protects them, in particular women, from threats, acts of intimidation, attacks, reprisals, and harassment, including hate speech and violence.
- Where the right to participate in public affairs is recognized as a continuum that requires **long-term commitment of public authorities, political will and a shift in mindset** regarding the way of doing things.
- With a legislative and regulatory framework that upholds an **independent and diverse media and online space** that is inclusive, representative, and protective of people of African descent and the issues they face, and that ensures that media do not perpetuate negative stereotypes.

Key recommendations at different stages of decision-making

People of African descent should be able to participate from an early stage and at all stages of decision-making. Public authorities should give genuine consideration to the contributions of people of African descent throughout the different stages.

Participation before decision-making

- Notify people of African descent across communities and identities where a proposed project, plan, programme, law or policy is likely to affect them or where they might have a particular interest in the subject-matter so that they can participate. Such notification should be timely, adequate, and effective, taking into account barriers to access, such as language.
- Enable people of African descent to participate in shaping the agenda and modalities of decision-making processes to ensure that their priorities and needs are reflected in the identification of the subject matter, content, and format for discussion, as well as in the planning and budgeting stages.
- Allow people of African descent sufficient time to prepare and make contributions before and during decision-making processes.

Participation during decision-making

- Maximize transparency and tailor formats and information regarding modalities and other aspects so they are accessible to people of African descent, especially women and youth, in a manner that takes into consideration barriers to access.
- Allow for submissions of any information, analysis, and opinions to public authorities through various modalities of participation, such as through the use of ICT and other online tools and in-person – with equal weight given to all contributions.
- Enhance capacity of public officials on meeting facilitation, data collection and reporting, bearing in mind the needs of people of African descent.

Participation after decision-making

- Provide information on the outcome of participation processes in a timely, comprehensive, and transparent manner. Such information should include feedback on how contributions were considered.
- Involve people of African descent in the implementation, monitoring and evaluation phases.
- Ensure equal and effective access to justice and effective remedies by competent judicial authorities for violations of the right to participate in public affairs.

Without adhering to these standards and principles, participation is likely to be perceived as tokenistic and result in decision-making that is divorced from the lived experiences and expertise of people of African descent, thereby failing to meet the obligations and commitments of States to guarantee the right to participate in public affairs and bring about transformative change towards racial justice and equality.

Key international human rights norms and standards relating to the right to participate in public affairs

The **Universal Declaration of Human Rights** laid the foundations of the right to participate in public affairs by setting out the rights to take part in government, directly or through freely chosen representatives; to equal access to public service; and to periodic and genuine elections by universal and equal suffrage and by secret ballot. (Article 21)

The **International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination** provides that States parties undertake to prohibit and to eliminate racial discrimination and to guarantee the right of everyone, without distinction as to race, colour, or national or ethnic origin, to equality before the law, including in relation to the right to participate in elections – to vote and to stand for election – on the basis of universal and equal suffrage; to take part in the Government as well as in the conduct of public affairs at any level; and to have equal access to public service. (Article 5)

The **International Covenant on Civil and Political Rights** defines the obligations of States parties with regard to the right to participate in public affairs, including the rights to take part in the conduct of public affairs, directly or through freely chosen representatives; to vote and to be elected at genuine periodic elections by universal and equal suffrage and secret ballot; and to have equal access to public service. It guarantees the rights in the Covenant without distinction of any kind, such as race, colour, or national or social origin, among other prohibited grounds. (Articles 25 and 2)

The **Durban Declaration and Programme of Action** recognizes the right of people of African descent to participate freely and in equal conditions in political, social, economic and cultural life. It further calls on States to ensure the full, equal and effective participation of women in decision-making at all levels, in particular in the design, implementation and evaluation of policies and measures which affect their lives.

The **International Decade for People of African Descent** reiterates the call on States to adopt measures to enable their full, equal and effective participation.

The **Declaration on the Right to Development** highlights the right to participate in, contribute to, and enjoy economic, social, cultural and political development, and the duty of States to formulate appropriate national development policies on the basis of active, free and meaningful participation. (Articles 1(1) and 2(3))

Further relevant international human rights resources

- Human Rights Committee **General Comment No.25** on ‘the right to participate in public affairs, voting rights and the right of equal access to public service’ (Article 25)
- Committee on the Elimination of Racial Discrimination **General Recommendations No.32** on ‘the meaning and scope of special measures in the International Convention on the Elimination of All Forms Racial Discrimination’ and **No.34** on ‘racial discrimination against people of African descent’
- **Guidelines for States on the effective implementation of the right to participate in public affairs**
- **Agenda towards transformative change for racial justice and equality (A/HRC/47/53**, its annex and accompanying conference room paper **A/HRC/47/CRP.1**); **A/HRC/51/53**; and **A/HRC/54/66**.
- **Protecting Minority Rights – A Practical Guide to Developing Comprehensive Anti-Discrimination Legislation (HR/PUB/22/6)**.